# المصطلح اللّساني العربي بين التَّوليد والتَّوحيد

**يوسف مقران**
**المدرسة العليا للأساتذة**
**بوزريعة - الجزائر-**

**مقدمة**

إنّ البحث المصطلحي العربي لم يَدنُ من القضايا الجوهريّة التي كان من المنتظَر أن يرتادها، وكان من أهمّ القضايا التي تمحور البحثُ حولها قضيّة **التوحيد المصطلحي**. ثمّ إنّ أحد هموم المجامع اللّغويّة مِن تحقيق **التّوحيد المصطلحي** هو حلّ سوء التفاهم على مستوى التواصل وبلوغ وضوح المفهوم على مستوى العلم المعني. كما أنّ خلق روابِط بين المصطلحات يساعِد كثيراً على خلق تواصل بين أجزاء الموضوع الواحِد، أو الفكرة الواحِدة، ويؤمِّن توصيل المفاهيم أيضاً. ولكن سرعان ما استحال ذلك **الهمّ التوحيدي** وهذا الهدف التواصلي والتفهيمي بدورهما إلى ما يُعادِل لازِمة القصيدة التي تتردّد على مَدى كلّ البحوث والعروض والمناقشات، بل تحوّل إلى هوسٍ انجرّت عنه ظواهِر ثانويّة كـ*الميل المفرِط إلى التأصيل*. وعلى الرغم من هذا كلّه فقد كان مِن بين المساعي الحميدة التي كتب للدّرس المصطلحي أن يرصدها لصالح *الخطاب اللّساني*، التّوليد المصطلحي والتّوحيد المصطلحي؛ حيث ارتأينا تدارسهما في هذا المقال الذي يُنهى إليه شأن التكهّن المشروع والمشروعي بناءً على المعطيات السّالِفة التي عرضناها في مقالاتٍ سابِقة[1]. ذلك أنّ التوقّع مِن شأنه أن ينطلق من الواقع ويراقِب التطوّر ويبيِّن الطريق الموصِل إلى ذلك. ولاسيما إذا تعرّضنا للجرد مِن باب التّهيئة اللّغوية المفتوحة على نفسها وعلى غيرها مِن الاهتمامات. بل إنّ المساعي تتجاوز مجرّد التكهّنات القطريّة إلى إعمال التوقّع على المستوى العالمي لفائدة اللّغات تحت تسمياتٍ شتّى كـ (écologie mondiale des langues)؛ ما يعني *البيئة الصحيّة العالميّة للّغات*[2]، كما يدلّ عليه الكتاب المرجع في هذا

الموضوع[3]، وصاحبه لويس جان كالفي الذي يضع المفهوم جليّاً في إطاره الصّحيح وهو اللّسانيات الاجتماعيّة[4].

**1. التّوليد المصطلحي:**

إنّ ما انتهينا إليه خلال التشخيصات التي رأيناها في المقال السابق مِن خطورة وضع *الخطاب اللّساني العربي*، وما أسهم في ذلك من الاجترار وغيره من الظواهر الخطيرة يحمل دلالة معتبرة. ومهما تكن تلك الدّلالة فعِرق التّوليد المصطلحي لا ينبغي عليه أن ينضب لأنه أحد الأغراض التي تُحدِّد مصير العلم (اللّسانيات) الذي وضعُه القائمُ سيِّءٌ للغاية. ذلك لأنّ أحد المشكلات الجزئيّة التي قد تهدِّد ذلك المصير والتي نبّه إليها عبد الرحمن الحاج صالح، هو كما يقول تحديداً: "عدم توفّر المصطلحات العربيّة لتأدية كلّ هذه المعاني العلميّة [التي كان يتحدّث عنها] وذلك رغم كلّ ما تبذله المجامع اللّغويّة مِن مجهوداتٍ لسدّ الفراغ وكان يجب أن تواكب اللغة الركب الحضاري العلمي مواكبة تامة مهما كان الأمر ومهما كانت السرعة التي يسير عليها هذا الركب. فالمزامنة والمسايرة اللغوية الكاملة هي من أهمّ شروط التقدّم وأشدّ الناس احتياجاً لها هم الباحثون فكيف يتم لهم إقامة معلوماتهم وتطويرها وتحويرها وإثراؤها لو لم يكن لديهم من وسائل التعبير ومن أدوات لحصر الأشياء وتصنيفها وتجريدها ما يكفي حاجتهم بذلك ؟ والحقّ أنّ الفئة القليلة مِن الباحثين الحقيقيين (أي المبدعين منهم) لا تقوى أبداً على وضع الآلاف المؤلّفة مِن المصطلحات لمقابلة ما وضعه غيرنا منها في عشرات السنين [...] وإذا كان الأمر كذلك فكيف يجوز لنا أن نُبقي البحث اللغوي على ما هو عليه الآن من بطء وفوضى ؟ وكيف نتركه يسير هذا السير المتثاقِل ولا نبادر إلى اتّخاذ الوسائل الجبارة التي يجب اتخاذها في مثل هذه الأحوال ؟"[5]. ولمّا اعتُبِرت المصطلحيات ـ في أحدث التّعريفات التي راجعها المصطلحيّون ـ ذلك "العلم الذي يدرس المصطلحات ويبحث في طرق صياغتها، واستِعمالاتها، ودلالاتها، وتطوّر أنساقها، وعلاقتها بالعالم المدرك (المتصوَّر) أو المحسوس"[6]، فهي ـ كما تدلّ الجملة المسطَّر تحتها في هذا التّعريف ـ تهتمّ بطرق صياغة المصطلحات ووسائلها لتضعها

تحت تصرّف الباحثين (أشدّ الناس احتياجاً لها). علماً أنّ تلك الطرق والوسائل تتعدّد وتختلِف باختلاف اللّغات وباختلاف العلوم التي يُحوِجها الأمرُ إلى ذلك؛ وكذلك باختلاف العلوم التي تتدخّل مباشرة أو بطريقة غير مباشرة في تلك الصياغة ـ وعلى رأسها اللّسانيات. فبعض العلوم كأنّها مكتفية بذاتها وأخرى لا تزال تسترعي اهتمامَ كلّ المؤَهَّلين لتلك الصياغة انطلاقاً من ذوي الاختصاص في الميدان المَعني مروراً بالمصطلحيِّين الذين لا يديرون أظهرهم لهذه المهام بل يتربّصون مثل هذه الفرص لعرض عضلاتهم. فهي بالتّالي تستقصي الآفاق باحِثةً عن تلك الطرق التي لا تعدو في غالبها أن تكون من جنس اللّغة التي يُهتمّ بشأنها في هذا المضمار. ونضع ـ قبل تناول الجوانب الهامّة في التوليد ـ ثلاث ملاحظاتٍ تخصّ اللّغة العربيّة ودرسها اللّساني، مؤدّاها:

**1.** أنّ حِرصَنا على ربط مصير اللّسانيات بالتّوليد (ثمّ بالتّوحيد) يعود إلى الزاوية التي تبنّيناها والتي تنحصِر في النّظر في الإمكانات من حيث إنّنا نخمِّن دائماً وجود كياناتٍ وعملياتٍ وآلياتٍ جديدة. كما هو راجِعٌ إلى وضعيّة الدّرس اللّساني العربي المرتبِطة بالتّرجمة أساساً ما يعني وجود مفاهيم غير مترجَمة إلى حدّ السّاعة. والحال إنّ ما يوجد منها مترجَماً لم يُسعف اللّغة العربيّة كثيراً على تنمية رصيدها المصطلحي. ثمّ إنّ أزمة المفهوم أقلّ خطورة من سوء ترجمته ومن تعدّد الترجمات التي لا يهمّ بعضها شأن التوحيد ولا تراعي مقتضياته على الإطلاق والتي لا تفي دائماً بالمفهوم الصحيح. فهذا الطاهر ميلة بعدما أفاض شيئاً ما في شرح الأسباب العامّة التي تتحكّم في قلّة ألفظ الحضارة ـ وعلى الرغم من اعترافه بأنّ عمليّة التوليد لم تتوقّف منذ القرن التاسِع عشر[7] ـ يستدرِك بالقول: "*أمّا الأسباب المباشِرة [المتحكِّمة في ذلك] فهي كثيرة أيضاً، منها بطء حركة التّوليد وإقرار ما يُولَّد مِن قِبل المجامِع اللّغويّة*"[8]. علاوةً على ذلك كلّه فقد رأينا أعلاه أنّ حديث الباحثين العرب حول مسألة المنهج في المصطلحيات قد اقترن بالتوليد من جهة وبالتوحيد مِن جهةٍ أخرى. كما شاء الجميع أن يتناول سبل تعميم منهجية وضع المصطلحات على المعنيين بالتّوليد والتّعريب. ثمّ إنّه في جميع الحالات، فإنّ المصطلحي يستعين بوسائل

لغوية محدَّدة لوضع المصطلحات الجديدة أو توحيد المصطلحات القائمة . وهذه الوسائل اللغوية تشترك فيها جميع اللغات على الرغم من تفاوتها في ترتيب هذه الوسائل من حيث أهميتها أو شيوعها فيها. وفي اللغة العربية ترد وسائل توليد المصطلحات على الترتيب الآتي: الاشتقاق، والمجاز، والتراث، والتعريب، والنحت، والتركيب[9]. كما ارتبطت المصطلحيات بالتّوليد ارتِباطاً شديداً مِن ناحية حداثة ذلك العلم، ومِن ناحية طرافة هذا الموضوع: ما استدعى النظرة المعمَّقة خصوصاً في المصطلحات المولَّدة، بمختلَف الوسائل والآليات التي سنتعرّض إليها خلال خذا المبحث، من أجل الحديث عن كل ما هو جديد من المفاهيم والأشياء في شتى العلوم والميادين المختلفة. ثمّ إنّ هذا المبحث أخذ يشقّ طريقَه نحو التطوّر والتجذُّر في السّاحة العلميّة العربيّة، فظهرت الدّراسات المستفيضة التي تبتغي معالجة مسائل توليده وتشكيله وآليات توظيفه في البحث العلمي وفي التّعليم. وكذا حظي باهتمام معتبَر شيئاً ما مِن قبل بعض اللسانيين والمختصين ولاسيما في النّصف الثّاني مِن القرن العشرين الميلادي، حيث عالجوا في مناسباتٍ مختلِفة أسسه النّظرية والتّطبيقية والعلاقات التي تربِطه بالعلوم والمباحث الأخرى وخاصة منها مباحث التّوليد.

**2.** أنّ تسمية *المولَّد* (Néologisme) من المصطلحات التي عرفت تطوّراً في العربيّة. فبعد إذ كان يُطلَق على المفهوم الذي يدلّ عليه هذا المصطلح تسمياتٌ مِن قبيل *حداثة الكلام وجدة الكلام ولفظة جديدة ومعنى جديد**، وكذلك *المستحدَث*[10] وعبارة *الصيغ الجديدة الطارئة على اللغة*. لكن وعلى الرغم من هذه التعدّدية فقد صار جلُّ مَن يعمد إلى البحث في موضوع التوليد والمولَّد يستعمِل هذين المصطلحين بدون تردّد إلى جانب مصطلح *الوضع* الذي قد ينوب عن مصطلح *التوليد*. فهكذا جاء في المعجم المُوحّد مُصطلحا *مولَّد وتوليد*[11] في مُقابِل: *(Néologisme) و(Néologie)* بالتوالي.

**3.** وترانا مِن جهة، نستحسِن هذا الاستقرار، ولا نرى عيباً مِن جهةٍ أخرى في أن يُسنَد إلى (Générativisme) مقابِلٌ قريبٌ من

مصطلح *التوليد* وهو *التوليديّة*. وذلك يعود مِن جانب، إلى طبيعة اللغة العربية الاشتقاقيّة والتي لا يُتنصَّل منها حتّى في عربيّة الاختصاص، ومِن جانب آخر إلى كون المصطلح يُحيل إلى التعريف المسنَد للمفهوم المقصود؛ فالتعريف هو مَن يرفع الالتباس[12]. بل إنّ الإبداعيّة التي يتوفَّر عليها التوليد كآلية لا تبتعد عن الإبداعيّة التي تقول بها المدرسة التوليديّة بجميع فروعها التي نشأت لاحِقاً.

**1.1 أنواع التّوليد ووسائله وآلياته:**

إنّ الخوض في هذه الجوانب الثلاثة (الأنواع والوسائل والآليات) من شأنه أن يقدِّم صورة مكبَّرة يمكن لأيٍّ واحِدٍ تصغيرُها وتبسيطها كما يشاء لأنّها دقيقة وتشمل الظاهرة في العربيّة حيث سعى أبناؤها إلى التعويل عليها من مختلف وجهات نظر كما عند الغربيِّين الذين تفاوتت عندهم المقاييس أيضاً. بل هناك مِن هؤلاء مَن أحصى مِن معايير التقسيم والتّصنيف ـ بالأخذ في الاعتبار الوسائل والآليات ـ ما يناهز مائة نموذج ينطلق كلٌّ باحث في تناوله للتصنيف مِن إعداد تصنيفيته (Typologie) وكلٌّ يركن في ذلك إلى زاوية يختلف فيها عن الآخر ووفق المدوَّنة التي يكون قد اعتمدها على الرغم من غلبة وروده في النصوص العلميّة[13]. ونذكر من اللّسانيين الغربيِّين الذين تعرّضوا للتّوليد مِن مختلف النظريّات اللّسانيّة (البنويّة والتوزيعيّة والوظيفيّة والتحويليّة التوليديّة) أسماء على غرار كلٍّ مِن: (A. Martinet, J. Lyons, J. Peytard, L. Guilbert, M. Halle, R. Jackendoff, D. Corbin). ولا نهمل جون هامبلي (John Humbley) الذي ينطلق من زاوية التّخطيط اللّغوي والتهيئة المصطلحيّة. فيقول عن حال المولَّد في اللّغة الفرنسيّة ووضع استعمالها في كندا مثلاً: "يُحدَّد المولَّد بوصفه كلّ شكلٍ أو أيّ استعمالٍ لم يتم جمعه وجرده، مَصوغ بصورة نظاميّة أو غير نظاميّة في اللّغة (الفرنسيّة) أو مقترَض من لغة أخرى"[14]. فنلاحِظ كيف أنّ المولَّد عند هذا الباحِث يشمل كلَّ ما لم يتمّ جمعُه بعدُ ليُودَع في المعاجم كما يستوعِب المقترَض ـ أم أنّ الاقتراض آلية التوليد ؟ أمّا مِن الباحِثين العرب الذين قطعوا أشواطاً معتبَرة في موضوع التّوليد

(Néologisme) والذين أجادوا في تناول قضيّة المولّد (Néologie) ـ ولاسيما التّوليد المصطلحي المترجم[15]، وترفّعوا عن مجرّد تقديم الخطوط عريضة حوله؛ نجد **عبد القادر الفاسي الفهري** و**محمّد حلمي هليل** يتصدّران اللاّئحة. وذلك أنّهما ـ أولاً ـ وضَعا هذا المبحث ضمن قائمة الاهتمامات التي استلمتها مادّة التخطيط اللّغويّ كآلية واستراتيجيّة؛ ثانياً ـ لأنّهما يتناولان **التّوليد** على مستوى المصطلح اللّساني؛ ثالثاً ـ يأخذان بالاعتبار دَور المصطلحيات في التنظير لهذا المبحث بعد أن يكون المطبّقون من اللّسانيين ومِن غيرهم مِمَّن هم في الميدان قد اختبروه فأبدعوا فيه. مِن هنا تطالعنا مقدّمة **عبد القادر الفاسي الفهري** لمعجمه المصطلحيّ (حول المصطلح اللّساني) بآرائه المتعلّقة بالمصطلحيّات عينها حيث يقول: "[..] وأنّ توليد وتوالد المفردات يخضع لمبادئ وقيود نظريّة ومنهجيّة من شأنها أن تكون علما مستقلاّ هو المصطلحيّة. وبديهيّ أن يكون هذا العلم فرعا من فروع علم اللّسان، وأن يستورد أصولا نظريّة وحلولا عمليّة من هذه الفروع. فمن موارد بناء هذا العلم ضوابط التّوليد (Neology)، والأثالة (Etymology)، والمعجميّات (Lexicology) بما تضمّ من جوانب دلاليّة (Semantics)، وصرفيّة (Morphology) على الخصوص، وكذلك ضوابط التّرجمة (Translation) حين يتعلّق الأمر بقاموس متعدّد اللّغات. فهذه العلوم وغيرها من شأنها البحث في المفردات وضبطها معنى ومبنى، ووسائل التّوليد في اللّغة، ووسائل الانتقال من لغة إلى لغة ... إلخ"[16]. وقد أوردنا هذا النّصّ المكثّف الذي استجمع صاحبُه فروعاً لسانيّة عديدة في سبيل تطبيق النّظريّة اللّسانيّة التّوليديّة على البحث المصطلحيّ لكي ننبّه القارئ مسبقاً إلى تعقّد وتشعّب المنهجيّة التي أخضع لها معجمَه. ومع ذلك فهي شديدة الدّقّة لكونه استوحاها من النّظريّة اللّسانيّة التي أشرنا أعلاه أنّها وإن كانت تتعلّق باللغة أي نظريّة لغويّة فهي إذن خليقة بأن تُعتمَد كخلفيّة للعديد مِن الظواهِر اللّغويّة كالتوليد اللّغوي والمصطلحي. والحال إنّ أصالة هذا الباحث تكمن أكثر في كونه استطاع أن يُطبّق مبدأ التّوليد على المصطلح اللّسانيّ بصورة مضبوطة كما تقدّم، ومستعمِلاً الأنواع الثلاثة السالفة الذكر بوسائلها مجتمعةً. لهذا لا يتردّد عن الإعلان قائِلا:

"وقد استعملنا هذه الوسائل مجتمعة في مولّداتنا، فمّما استعمل فيه المجاز: الأفعال الجسور ( *Bridge verbs*) [...] وقد استخدمنا الاشتقاق طبقًا لما درج عليه العرب من المناسبة بين المعنى والصّيغة. فاستعملنا فعالة ( كسرا وكذلك كسرا ) للدّلالة على الصّناعة أو فرع من فروعها (*Phonology*) [...] وخصّصنا المصدر الصّناعيّ جمعا لفروع أخرى من الصّناعة خصوصا ما خُتم بلاصقة *emics*، كصرفيّات (*Morphemics*) [...] أمّا ما خُتم بياء وتاء فمخصّص لترجمة *eme* (دلالة على الوحدة، من قبل إطلاق الصّفة على الموصوف) *Lexeme* معجميّة صرفيّة *Morphème*"[17]. ونُذكِّر في هذا السياق أنّ المجامِع اللّغويّة العربيّة قد تبنّى جلُّها مبدأ التّوليد اللّغوي ـ بما فيه التّوليد المصطلحي ـ بمختلف وسائله مع ما أبداه بعضٌ منها من التحفّظ القليل أو الكثير فيما يتعلّق ببعض الوسائل والآليات التي ينصح أغلبها بضرورة الاقتصاد في الاعتماد عليها والتبئير على غيره من الوسائل ولاسيما المجاز، ذلك خدمةً لإحياء التراث كجسرٍ ضروريٍّ يصل بين الماضي والحاضر. ولكنّه ما إن اطّلع على الأساليب التي اعتمدتها تلكم المجامع اللّغويّة في موضوع التّوليد وغيره من الوسائل بل ودرَس كافّتها، حتى ألفيناه كثيرَ الاجتراء على تجاوز بعضها. لذا، فهو يقول في هذا الصّدد: "ولم نقصر علمنا على استخدام الأساليب المعهودة في التّوليد، والأساليب التي أقرّتها المجامع، بل تعدّينا ذلك إلى غير المألوف. مثلا استعملنا التّعريب الجزئيّ تحرّيا للدّقّة أحيانا، ولأنّه أخفّ على اللّسان من النّحت أو التّركيب أحيانا Metalanguage ميتالغة، Metalinguistic ميتالغويّ، سوسيولسانيّات Sociolinguistics، سيكولسانيّات Psycholinguistics، [...]"[18]. ومِن هنا نتوصّل إلى استِنتاج أنّه من حيث المبادئ والقواعد اللّغويّة المعتمدة في منهجيّته فقد توصّل إلى **صياغة نظريّة** مقبولة إلى حدٍّ كبير، وإن كان قد لجأ إلى جوازات لغويّة في بعض الأحيان[19]. غير أنّه لم يأخذ بمبدأ مراعاة شيوع المصطلح وكذلك قد نعثر في معجمه على بعض المصطلحات التي يصعب تصريفها أو كثيرًا ما تتداخل مع غيرها. لنتأمّل قليلاً في مصطلحيْ: *معجميّة* مقابل (Lexème) و*حرفيّة* مقابل (Morphème) كيف

تَوظَّفان في سياقٍ ما بدون أن تستدعيان كلمة *الوحدة* التي هي في الأصل منعوت أقيم النعت مقامه ؟ عندما نقول: *(Unité lexicale)* أليست التّرجمة هكذا: وحدة **معجميّة** ؟ الملاحظة نفسها تنطبِق على مصطلح الحرفيّة. لكن يمكن الاكتفاء بـ المعجميّة (وكذا الحرفيّة) على سبيل إقامة النعت مقام المنعوت فننتقل مِن الوصفيّة إلى الاسميّة. بيد أنّ المشكل الخطير فيما يخصّ هذا النوع من التوليد ــ وفيما يتعلّق بمصطلح المعجميّة تحديداً ــ هو ما يوجد في جهاتٍ أخرى من استعمال لهذا المصطلح (المعجميّة) للدلالة إمّا على (Lexicologie) أو (Lexicographie). فالمشكِل إذن يظلّ تركيبيّاً ومعجميّاً معاً. أمّا محمّد حلمي هليل فقد تناول التَّوليد في إطار الدّرسَ المصطلحيّ وبينما يدرس مادّة الصّوتيّات بالخصوص، فكانت محاولاتُه في ميدان المصطلح الصّوتيّ* ترمي إلى وضع خطّة منهجيّة لنقل المصطلح الصّوتيّ الإنجليزيّ إلى اللّغة العربيّة وإعداد المعجم الصّوتيّ الشّامل (إنجليزيّ ــ عربيّ). لهذا بنى دراستَه على استقراء واسعٍ للمصطلحات الصّوتيّة الإنجليزيّة ومقابلاتها العربيّة في المعاجم الصّوتيّة وكُتب الصّوتيّات المؤلّفة بالعربيّة المترجمة من الإنجليزيّة أو الفرنسيّة إلى العربيّة في هذا الحقل، وكذلك المسارد الموجودة في بعض الكتب الإنجليزيّة والعربيّة وما أسهمت به مجامع اللّغة العربيّة. ووجدناه كذلك يحلِّل المصطلح الصّوتيّ الأجنبيّ ومقابلَه العربيّ، ويحدّد أبعاد مشاكله في نقاط معيّنة، مثل ضرورة استقراء المصطلح الصّوتيّ التّراثيّ[20]. كما عاد واستعمل التُّراث في اللُّغويّات التّطبيقيّة ومُعجمها حيث يصِف ذلِك: "عرّفنا المُصطلح حتّى يزول اللّبس بين: مُصطلح فنّي وآخر قريب في مَفهومه مِنه؛ والمُصطلح التّراثيّ والمُصطلح الحديث"[21]. ويمكن تفسير كلّ ما سبق واستِكمالاً لنظريّة عبد القادر الفاسي الفهري، بالقول: لعلّ انشغاله بالمولَّد، واعتباره أنّ كلَّ المفاهيم اللّسانيّة الحديثة جديدةٌ مضموناً من حيث المبدأ ــ وبالتالي لابدَّ أن يتناظر الجانب المفهومي مع غيره التسموي (الفارِغ) في حالة العربيّة ــ هو ما أدّى به إلى البحث عن الآليّات التي يتمّ بها التّجديد أو الابتكار من حيث الصّورة أو القالب أيضا. فنلمس هذا حينئذٍ في جانبٍ آخر حيث نراه يشجِّع التّعريب وعلى عكس المجامع اللّغويّة التي ألفناها تتحفّظ في

شأنه، ويحذّر من استخدام المقابلات العربيّة الواردة في التّراث ويُسمّي هذا الأخير "الجُزء المُتوافِر في القاموس القديم (أو التُّراث)"[22]. ويفصِل في هذه النّقطة قائلاً: "وقد حاولنا ما استطعنا الابتعاد عن استعمال المصطلح المتوفّر القديم في مقابل المصطلح الدّاخل، لأنّ توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة من شأنه أن يفسد علينا تمثّل المفاهيم الواردة والمفاهيم المحلّية على السّواء. ولا يمكن إعادة تعريف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظّفا. لفظ مبتدأ مثلا موظّف في النّحو بمدلول عامليّ محدّد. وهو مفهوم صوريّ ولا يمكن أن نوظّفه لترجمة *Topic*، وهو مفهوم وظيفيّ. فهذا التّوليد ربع على مستوى اللّفظ ولكنّه يؤدّي إلى اشتراك لفظيّ غير مرغوب فيه في المجال العلميّ، إذ نتحرّى اللّفظ الواحد للمفهوم الواحد"[23]، أو ما سمّاه بالمصطلح الأحاديّ[24]. إنّ هذا المقتطف ينطوي على توضيحات وتعليلات هي من جنس المصطلحيّات كالعبارة الأخيرة مثلا. ثمّ إنّه يحتجّ لميله إلى التّعريب بقوله مرّة أخرى: "وبسبب هذا الارتباط [المصطلح بالثّقافة] صعب الانتقال من لغة إلى لغو باستخدام الرّصيد المصطلحيّ الدّاخليّ فقط، فتعريب الثّقافة العلميّة ومن ضمنها الثّقافة اللّسانيّة الغربيّة يقتضي اللّجوء إلى ما أسميناه المصطلح الخارجيّ. وهو جهاز اصطلاحيّ يصاغ ويشيد إلى جانب المصطلح الدّاخليّ **بناء على مقولات فكريّة داخلة، حتى نستطيع التّعبير بألفاظ عربيّة** عمّا يعبّر عنه بألفاظ أجنبيّة". ويهمّنا مِن تعريفات عبد القادر الفاسي الفهري للتّوليد التّقسيمُ الذي طرحه في خصوص وسائل التوليد حيث يرى أنّ: "وسائل التّوليد إمّا متوفّرة مألوفة، وإمّا غير مألوفة. والتّوليد إمّا توليد يخصّ المعنى فقط كالمجاز والتّضمين، وإمّا توليد المبنى فقط، كما في المعرّب الضّيّق، وإمّا توليد يخصّ المعنى والمبنى في ذات الأوان، ومن وسائله: الاشتقاق والنّحت والتّعريب الجزئيّ والتّركيب"[25]. نلاحِظ هنا أوّلاً: استعمال عبد القادر الفاسي الفهري لعبارة (وسائل التّوليد غير المألوفة) ما يدلّ على تموقعه على ضفّة التوقّع، في مقابل (وسائل التّوليد المألوفة) التي ألفناها عند غيره من رواد نزعة معاينة الواقِع وإهمال التوقّع. ثانياً: قد قسّم التوليد ومعه وسائله فآلياته باستعمال ثلاثة معايير هي **1.** المعنى من جهة، **2.** المبنى مِن جهة، **3.** المعنى والمبنى

معاً من جهة. ثالِثاً: فهكذا توصّل إلى تقسيم التّوليد إلى أنواعٍ بالنّظر في وسائله اللّغويّة بالدّرجة الأولى كما يأتي:

- توليد دلاليّ: باستعمال المجاز.
- توليد صوريّ: باستعمال المعرّب.
- توليد دلاليّ صوريّ: باستعمال الاشتقاق والنّحت والتّعريب الجزئيّ والتّركيب.

إنّ التطرّق إلى هذه الأنواع الثلاثة من شأنه أن يحلّ مشكل الاختلاف حول ضبط مفهوم المولّد كمصطلح استُعمِل في التّراث وعند المحدثين. لهذا نجد الكثير من الدّارسين يتبنّون هذا التّقسيم[26]. لكن لا ينبغي أن نغفل أنّ الاختلاف يوجد عند العرب كما عند الغربيّين* ـ كما تقدّم.

### 1.1.1 التّوليد الدلاليّ:

*التّوليد الدّلالي* هو إجراءٌ لغويٌّ يقوم على إحلال علاقة دلاليّة جديدة أو مُستحدَثة بين دالٍّ ومدلولٍ سبق أن تعارفا في ظلّ مجالٍ معيّن. بتعبير آخر هو خلق معنىً جديد لم يُحصَّل مِن ذي قبل (Sens non actualisé)، أي لم تُسنَد إليه وحدة لغويّة (دال) تكون قد وُجِدت ودالّة على معنىً ما. وهو إجراءٌ (تكويني تدقيقي)، أي يستجيب لهدف مزدوج (التّكوين والتدقيق). ذلك أنّه كما يُظهره معناه القاموسي هو إبداعُ دلالاتٍ معجمية وتراكيبَ دلالية جديدة. لهذا فالإبداعية تتمّ فيه على مستوى الدلالة باعتماد المجاز الذي يقرِّب بين مجموعات دلالية مختلفة يمكن وصفها وتحليل تمثيلاتها وباعتماد التركيب الدلالي والتعليقات الدلالية المعجمية. يقول محمد غاليم في تعريف التَّوليد الدلالي: "هو إبداعُ دلالاتٍ معجمية وتراكيبَ دلالية جديدة، أي أنَّه يرتبط بظهور معنى جديد أو قيمة دلاليَّة جديدة بالنسبة لوحدة معجمية موجودة أصلاً في معجم اللغة، فيَسمح لها ذلك بالظهور في سياقات جديدة لم تتحقَّق فيها من قبل"[27]. وتَستوقِفُنا في هذا التّعريف كلمةُ (إبداع) التي استهدفها صاحبُه لكي يبيِّن مِن خلالها أنّ ما يقصُده من التوليد يختلف عن التَّصورات والتَّصنيفات التَّقليدية لمصادر اللغة، التي

تضمَّنَتها ملاحظاتُ القدماء وسار على تقاليدها بعض المُحدثين من علماء العربية. إذ أنَّ الموَلَّدَ عندهم أحدُ هذه الأنواع الثَّلاثة:

**1.** ما نَقلَه المُوَلّدون عن طريق التَّجوُّز في المعنى الوضعيِّ إلى آخَرَ عامٍّ أو خاصٍّ*. وقد فُصِل هؤلاء عن مصادر التقعيد التي يُعتدُّ بِها و يُستشهد. فهُم لا يُحتَجُّ بِلُغتِهم لأنَّهم ليسوا مَأمونين مِن اللَّحنِ الّذي قد يُعَكِّر صفوَ لغَة القَومِ الّتي أجمَعَ العُلماءُ على الاحتجاجِ بها، وهي ـ على حدِّ قول جلال الدِّين السيُّوطي في صدَدِ نقلِه لأَهمِّ ما قيلَ حينَئذٍ حولَ أصل اللّغة: "ما وقف الله عزَّ وجلَّ آدَمَ عليهِ السَّلام [عليه] ممَّا شاءَ أن يُعلِّمه إيَّاهُ؛ ممَّا احتاجَ إليه في زمانِه، وانتشرَ مِن ذلك ما شاءَ الله؛ ثمَّ علَّم بعدَ آدَمَ مِن الأنبيَّاء ـ صلواتُ الله عليهِم ـ نبيًّا نبيًّا ما شاءَ [الله] أن يُعلِّمَهُ، حتَّى انتهى الأمرُ إلى نبيِّنا محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّمَ؛ فآتاهُ الله مِن ذلك ما لم يُؤتِهِ أحدا قبلَه، تماماً على ما أحسنَهُ مِن اللّغة المُتقدِّمة؛ ثمَّ قرَّ الأمرُ قرارَهُ، فلا نعلَمُ لُغةً مِن بَعدِهُ حَدَثَت. فَإن تعَمَّلَ اليومَ لذلك مُتَعمِّلٌ وجدَ مِن نُقَّاد العِلمِ مَن يَنفيهِ ويَرُدُّه"[28].

**2.** ما ارتجله المولدون ممَّا لا أصل له في اللّغة، وما حرَّفوه لفظاً أو دلالةً ممّا هو فصيح، وأورد شهاب الدين الخفَّاجي (ت.1069هـ) أمثلة عنه، نذكر منها بعجالة قوله عن هذا المثل: "من أمثال المولدين: (من الباب إلى الطاق) فيما فعل من غيره سبب بمعنى من أوله إلى أخره [...]"[29].

**3.** بعض ما استعمله المولّدون من الأعجمي الذي لم يعرِّبْه الفصحاءُ مِن العرب. وخَصَّص له الخفَّاجي مِن بين مواده المُعرَّبَة تعليقاتٍ مِن هذا القبيل: "(شهره): لغة مولّده ليست من كلام العرب، وأقبح منها قولُهم بمعناه جرسه كأنه كتعليق الجرس عليه[30]. نلاحظ من خلال هذه التحديدات ما يأتي:

فيما يخصّ **النّوع الأوّل**: فإذا جاز الاحتِجاجُ بقولٍ مأثورٍ عن المُولَّدين فلا يتعدّى معناه دون لَفظه، أي لِغرضٍ في مَعناه. هكذاً قال ابن جنّي: "ولا تستنكر ذكر هذا الرجل [ أحد المولّدين ] وإن كان مولّدا

في أثناء ما نحن عليه من هذا الموضع وغموضه ولطف مُتَسرِّبه فإن المعاني يَتَناهَبُها المولدون كما يتناهبها المتقدمون وقد كان أبو العباس وهو الكثير التعقُّب لجلةَ الناس احتج بشيءٍ من شعر حبيب بن أوس الطائي في كتابه في الاشتقاق لما كان غرضه فيه معناه دون لفظه"[31].

ونعثر في هذا المُقتبَس على نظرة إلى المَعنى حريّة بِالاهتِمام. وتكمن في تركيز صاحبها على قابليّة استحداث المعنى مِن دون المساس باللّفظ الذي لابدّ أن يستقرّ ما قرّت اللّغة التي يُعتدّ بها. طبعاً نجد لهذه الظّاهِرة شرحاً في نظريّة النّظم العربيّة التي يبسط فيها القول كلٌّ مِن الجاحظ وعبد القادر الجرجاني. أمّا التَّوليدُ المَقصودُ عند تعريف محمّد غاليم، فيتجاوز هذه النَّظرة المعيارية. وهو ما أدلى به حلمى خليل وهو يختبِر بعضاً من الطرق التي رصدها للشدياق فيقول: "ومِن خِلال كِتابات *الشدياق* حول ذلِك [ تَنمية المادَّة المعجميَّة ]، نَستطيع أن نرصد الطُّرق الّتي اعتَمدها في إمداد العربيَّة بِحاجاتها مِن الألفاظ فيما يَلي: **التَّوليد**: وذلك عن طريق تغيُّر دلالات بعض الكلمات القديمة إلى دلالات أخرى مثل الهاتف لِلتليفون والمذياع للراديو والسيارة للاتومبيل والبرق للتلغراف. وقد استغلَّ *الشدياق* هذه الوسيلة في وَضع كثير مِن الكلمات بثَّها في مُؤلَّفاته مثل "الواسطة في مَعرفة أحوال مالطة" و"كشف المخبا عن فنون أوربا" [...]"[32]. وأعظم ما تتّفِق حوله كلُّ الأقوال التي جمعناها حول التّوليد الدّلالي هو إسناد إلى المجاز آلية التّوليد. هذا ليس موضوع الساعة لكي ننصرِف إليه وهي الّتي سوف نصادِفُها مرَّةً أخرى عندَ رأي السيّوطي حولَ المجاز باعتبارِه نظريَّة مُسيِّرَة للُّغة وليسَ مُجَرَّدَ صورة أسلوبيَّة! فليَستغرب مَن يشاءُ الاستِغراب في خصوصِ هذا التَّناسُق في نَظرَة الإمام الّتي أضحت محلّ اهتمام بعض المختصّين في علم الدلالة المطبَّق على الترجمة. فهذا جورج مونان يورِد في صدَد تَأصيلِه لِنظريَّة الحقول الدلاليَّة مُقتطفًا مُقتبسًا مِن فيهلم هومبلت ـ يَصِل بَين التَّرابُطات النَّفسانيَّة ـ مَفادُه أنَّ "الكَلام في حقيقة الأمر ليسَ تَركيبًا لِكلِمات مَوجودة مُسبقًا، لكن الكلِمات في آخِر المَطاف هي الّتي تُعدُّ نَتيجةً لِلكلام"[33]. ويَقصُد هنا ـ طَبعًا ـ ما قصده محمّد غاليم في تعريفه السّابِق مِن أنّ الكَلِمات الّتي تَكتَسِبُ دلالاتٍ جديدة بِفضل استِعمالاتِها المُتَجَدِّدة، وفي مَواقِفَ طارِئة، وتَكون أحيانًا مَرفوقَةً

بإيحاءاتٍ شَخصِيَّة لا بُدَّ أن يَأخُذها المُخاطَب بِعيْن الاعتِبار، وتَعامُل المُترجِم مع هذه الدّلالات يشهد على ذلك*.

إنّ مُجمَل كلِّ نوع من المولَّدات السابقة معياريٌّ صرفٌ يقضي بنبذها كما أن النَّوعيْن الثَّاني والثَّالث يندرجان فيما اصطُلِح عليه بالدَّخيل لكن ألا يُعتَبَر كلّ مولَّد بِالدخيل ! ما أدى إلى اعتبار المعرَّب نوعًا من المُولَّد ـ إذ يَدخُل في إطار المُولَّد الصُّوريِّ ـ على الرغم من كونه صوريا. فإذا ما قارننا هذه الرؤوس مما يقصده من التّوليد الدلالي في الدرس المصطلحيّ نخلص إلى مجموعة من التداخلات بين أمرين وجملة من المفارقات: أما التداخلاتُ فنلمسها في كون التَّوليد الدّلاليّ يخصُّ وِحدة معجمية: مفردة أو مركبة، موجودة مسبقا في معجم اللغة العربية، لهذا سمي بالتوليد الدلالي أي أن التوليد يمس معنى تلك الوحدة. وهذا حسب ما رأيناه في تعريف محمد *غاليم*. وهنا ينتابُنا المثال الذي علل به إبراهيم *المسرَّائي* تذمُّرَه من تحامل بعض اللُّغويِّين على الشُّعراء المولدين الذين يصدرون من معين المعجم العربي، لإنشاء معانٍ جديدة بتأليف الكلام بطريقة غير معهودة عند العرب المتقدِّمين وذلك مثلاً بإضافة كلمة إلى غيرها يبدو أنهما متنافرتان من حيث المعنى أو بالتعبير العربي الشائع في علم الدّلالة نقول: لا يجتمعان في رحاب أي حقل دلاليٍّ من شأنه أن يوحِّد معنييهما، حيث يقول منددًا: "أنكروا [ اللُّغويون ] على أبي تمام استعماله (ماء الملام) في قوله: لا تسقِني ماءَ الملام فإنني صبٌّ قد استعذبتُ ماء بكائي. فقد قيل أن أحد الظّرفاء جاء إلى أبي تمام وسأله أن يعطيه قارورة من (ماء الملام) فقال له أبو تمام: لا أعطيك ما سألت حتى تأتيني بريشة من (جناح الذّلّ) *وأبو تمام* يشير في جوابه اللّطيف إلى الآية الكريمة (وَاخْفضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَة)، وهو يريد أن يقول إنّ لاستعمال المجاز في اللّغة العربية ضروبًا من الإبداع والابتِكار فكما أنّ لغة التّنزيل ابتكرت المجازات الدقيقة اللّطيفة فصارت من أعلاق العربية، كذلك كان حقُّ الشاعِر المبدِع أن يبتكر في استعملات المجازات"[34]. ويقول إيليا الحاوي في شرح بيت أبي تمام السابق: "[..] ولقد أشار إلى مرارة العَزْل بالماء غير المُستساغ الّذي يَنزل في الحَلْق وذاك دأبٌ جرى عليه الشّاعِر مِن قُدرته على تَجريد المعاني و تداولها"[35]. أمّا

المفارقات فندخل إليها مما وضحناه أعلاه من أنّ التوليد يتعلق بالمعنى لكن هذا لا يعنى أنّه مجرّد تخيير للمعنى، علما أنَّ "نفس الكلمات بسبب تطوّر اللغة خلال الزمن، تكتسب معنىً آخر، وتشرح فكرةً أخرى"[36]. ويرجع ذلك التطوّر بدوره إلى عوامل لغوية و تاريخية واجتماعية كما حدّدها أنطوان مايي (A. Meillet) وشرحها ستيفن أولمان مضيفا إليها سبَبَيْن آخرين بعدما رأى رأيَه فيها[37]. أمّا ما يُقصَد بالتّوليد الدلالي في المصطلحيات، فيرتبط بمفهوم جوهري أهمّ وأعمّ في اللّسانيات الحديثة ولاسيما الاتجاه التوليدي منها، هو الإبداعية (Creativity). وهو المُتأصِّل في الملكة اللغوية للمتحدِّثين ينعكس على مستوى الوحدات المعجمية عن طريق تحويلات استعاريّة وكنائية تعدُّ جزءاً لا يتجزّأ مِن مَلَكتهم اللُّغويّة تُبرِّر لا مَحدوديّة الدّلالات على الرّغم من محدودية الوحدات المعجمية و ذلك بأتباع آليات تختص بها لغات العالم و بنسب متفاوتة.

### 2.1.1 التّوليد الصّوري:

يُقابل هذا المصطلح بقسيمه ـ وهو التّوليد الدّلالي ـ كما عرضناه سابقاً باعتبارهما يندرجان في الخاصية الإبداعية للّغة، وهي التي تهمّنا هنا. "فالتوليد الصوري يرتبط عموما بظهور متوالية صَوَاتِية جديدة بمعنى معجمي جديد كما يحصل في المولدات الناتجة عن عمليات الاشتقاق أو التعريب أو الاقتراض أو النحت"[38]. ويميل هذا النّوع مِن التوليد إلى استعمال آليات مذكورة جميعها في هذا المقتبَس، كالاشتِقاق والاقتراض بما فيه التَّعريب والنّحت. ويُلاحَظ أنّ **التَّوليد الصّوري** إنّما تتلمَّسه العلوم الدقيقة وبعض العلوم الإنسانيّة كاللّسانيات التي تستمدّ مِن هذه الأخيرة قليلاً مِن المنهج وأشياء أخرى يُحدِّدها المنظور الذي يُعالَج مِن خلاله موضوع اللّغة في حدِّ ذاته: الصوت (الفيزياء) أو التركيب (الرياضيات). لهذا يرتبِط هذا النّوع مِن التَّوليد بقضيّة **الصَّوْرَنَة**. مِن هنا نجد ثمّة فئة من الباحثين جعلت من همّها الأوّليّ خلق لغاتٍ رمزيّة صوريّة ذات طبيعة ريّاضيّة. وذلك لاعتقادهم الرّاسخ بإمكان حلّ المشكلات العلميّة العويصة بصورة أنجع عند صيّاغتها عن طريق لغة ريّاضيّة دقيقة وصارمة. فاقتضى الأمرُ

جرّاء ذلك وضع **مولَّداتٍ صوريّة** لتلافي حدوث الإبهام والغموض وسوء التّفاهم. وكلُّها مِن مستلزمات التّعدّد الدلالي (المشترك اللّفظي) الذي لا يُغادِر اللّغات الطّبيعيّة بأيِّ حالٍ مِن الأحوال. كما اهتمّ جورج مونان بأن حدَّد المصطلحيّة بوصفها "مجموع الألفاظ الفنيّة التابِعة لأيِّ علمٍ أو فنٍّ، والتي تولَّد مع تطوّر التخصّص في المعرفة العلميّة كما في النشاط الصناعي والتجاري ..الخ"[39]. فما يهمّنا إبرازه هنا كما فعل صاحب هذا التحديد هو الطابع الحركي للتخصّص: فلا تستقرّ مصطلحيّة أيّ علمٍ مع هذا الطابع الحركي. وهو أحد الدّواعي التي تستدعي البحث عن مشتقّاتٍ جديدة تُساير مقدار اشتقاق المفاهيم مِن بعضها البعض. وصحيحٌ أنّه بإمكان المصطلح الواحِد أن يُستثمَر في مجالات معرفيّة متجاوِرة، بفضل سنّة نقل المفاهيم التي درسناها في الباب السابِق وذلك لورود التقارب بين المجالات، وهذا من شأنه أن يجنِّب التوليد الصوري، بيد أنّ ذلك سيستدعي الالتجاء كلَّ مرَّة إلى تعريف المفهوم الذي تقترِن به التسمية المكرَّرة والتي يُتحرّى من خلالها كسب الاقتصاد اللّغوي. لذا يُفضَّل تغليب آلية الاشتقاق الممكِّنة للتّوليد الصوري. كما أنّ التيسير في ممارسة الاشتقاق على الكلم الدخيل له فليس فائدة مزدوجة يتمثل الشق الأول منها في إثراء اللّغة العربيّة ـ فبحمل كلام الأعجمي على الاشتقاق نكون قد أصلناه أو أضفناه إلى الكلام العربي الأصيل ـ والشق الثاني في تطويع هذه الأخيرة للمفاهيم اللّسانيّة الوافِدة. وهذا على الرغم من أنّ الخفَاجي (ت1069هـ) يرى عدم جواز ذلك إذ يقول في *شفاء الغليل* "اعلم أنّ العربَ تكلّمت بشيءٍ من الأعجميّ والصحيح منه ما وقع في القرآن أو الحديث أو الشعر القديم أو كلام مَن يوثَق بعربيّته ولا يصحّ الاشتقاقُ فيه لأنّه لا يدَّعى أخذه من مادة الكلام العربي وهو كادّعاء أنّ الطير ولدت الحوت"[40].

### 3.1.1 التّوليد الصّوري الدّلالي:

إنّ هذا النّوع مِن التّوليد يجمع بين آلياتٍ عديدة كالاشتقاق والنّحت والتّعريب الجزئيّ والتّركيب. وعلى الرغم مِن ميلها كلِّها إلى التوليد الصوري فهي لا تعدم تدخّل المجاز في كلِّ مرّة: ما جلب هذه

التسمية *التّوليد الصّوري الدّلالي* التي تجمع بين النّوعين السابقين من التّوليد المصطلحي. وذلك أنّ المصطلحيّة اللّسانيّة مجازيّةٌ في جزئها الكبير[41]، وإن تكن مجازيتها غير مفصَّلة الأسباب في غالبها، فلعلّها تشيع بسرعة فورَ إدراجها في سياقاتٍ على غرار انتشار استِعمال مصطلح *النحو* الذي تخرّج من هذا السياق التركيبي "انحُ نحوه"، لكنها شفافة ضمن تشكيلات غير مسبوقة. والطابِع المجازي للمصطلح النحوي هو ما كرّس له طابعه اللّغوي والمَوجودي في آنٍ معاً. لكن يبدو أنّ هذا لم يشكِّل حظّه الكبير، إذ تشاءم كثيرٌ من الدّارسين بشأنه، وذلك نظراً لِما كلَّف ذلك المصطلح بقاءه في دائرة التعليل لا يستطيع أن ينفلِت منها. فلا تجد مصطلحاً غيرَ مُحاطٍ بالشُّروح المعلِّلة. هذا وإن كان من شأنه أن يُبرِز المَنحى التعليمي الذي ارتبط به ذلك النحو، بتعزيزٍ مِن المقاربة اللّفظيّة. وهكذا تتكثّف اللغة وتنفتح على نماذج جديدة انطلاقا من خبرة التوليد الدلالي صدورا عن نماذج متحققة في بنية الخطاب وقيم كلامية راسخة بين المستخدمين، ولا يمكن الحكم عمليا على دلالة ما بأنها مولدة إلا بالنظر إلى ما تقيمه من علاقات مع ثبت الدلالات المتحققة أصلا، فهذه العلاقات هي التي تشرع لظهور متواليات دلالية جديدة تلقى عموما قبولا في وسطها اللغوي، لذلك تعزى عملية توليد الدلالات الحادثة إلى وجود نسق كلّي متحكم في قواعدها وشروطها. بيد أنّه "غالِباً ما يُخلِّف الفَهم السطحيّ للكلِمات المتخصِّصة مِن قبَل الشخص غير الاختصاصي تأثيراً في تعريفاتها داخل معاجم اللّغة العامّة"[42]. وهذا يرجع في خصوص المولَّد توليداً صوريّا دلاليّاً، إلى الصورة التي تكون قد عرفت سلسلة من التحويلات الاشتِقاقيّة إلى درجة أنّها عادت تموِّه أكثر ممّا تدلّ وأقلّ بكثير ممّا تشير: فيضيع ذلك الشخص (غير الاختصاصي) في متاهاتها. مِن ذلك قول بعض الدّارسين في مجال صناعة المعجم، التعريف المعجماتي (المادة ع ج م + صيغة مفعل + الجمع + النسبة) فهذه العمليات التحويليّة الاشتقاقيّة المجازيّة جعلتنا نتساءل على سبيل المثال: ماذا تفيد صيغة الجمع (علاوة على الشكّ في صحّة الإضافة النسبيّة إليها) ؟ مِن هذا القبيل قول بعضهم أيضاً (مواصفات مواضعاتية) والحال يتعلّق الأمر بمواصفات وضعيّة. وكذلك يرجع الأمر إلى المدلول (المفهوم)

الذي يكون هو الآخر قد عرف تعقيدات نتيجة الاستعمالات المجازيّة التي يكون المولَّد بهذه الطريقة قد أُسرِف في اعتمادها. وهذا كلّه بدون التغاضي عمّا أطلق عليه التّوليديون تسمية القواعد التوليدية والتحويلية التي جرِّبَت على اللّغة العربية والتي مفادها أنّ دراسة الوحدات اللّغويّة كالفِعل مثلاً يتمّ من خلال السمات المعجمية، والسمات الفونولوجية (أو الصوتية الوظيفيّة) التي تحدِّد كيفية النطق بالمفردة المعجمية والتي تنص على خصائصها الصوتية ومخارج الأصوات التي تؤلفها، فالسمات التركيبية التي تحدِّد الفئات الكلامية الموافقة لتحليل التراكيب اللغوية، وكذا السمات الدلالية التي تحدِّد دلالة المفردات[43]. وهي قواعد لابدَّ أن يُحسب لها حساب في نشاط التّوليد المصطلحي المعتمِد على عمليات تحويليّة لكلٍّ مِن الصورة والدّلالة. وقد يضمحلّ الاستعمال المجازي حتى يُنسى أصل دلالته الحقيقيّة ويعامل معاملة اللفظ الحقيقي، ولذلك قد يلتبس في أمر دلالة اللفظ أمجازية هي أم حقيقيّة ؟ لهذا عمَل الباحِث منقور عبد الجليل على تأويل كلام الآمدي بعض تأويلات مفيدة في موضوعنا هذا، نورِد نصَّ كلامه كما الآتي: "ينبري الآمدي أمام انتقاص مخالفيه للحد الذي عرف به المجاز، ويحاول أن يعطي لتعريفه طابع الشمولية، إذ اعتبر بعض اللغويين ألفاظاً مجازاً عدها الآمدي حقيقة أو العكس من ذلك ما قال به أهل اللغة في لفظ (الدابة) الذي حصل في دلالته تضييق حيث خصص للدلالة على ذوات الأربع فعدّ مجازاً مع أنه مستعمل في ما وضع له أولاً ــ كما قال الآمدي ــ لدخول ذوات الأربع في الدلالة الأصلية، فيردّ الآمدي على هذا الزّعم بتمييزه بين الدلالة المطلقة للفظ والدلالة المقيدة فيقول: (فإن كان لفظ الدابة حقيقة في مطلق دابة، فاستعماله في الدابة المقيدة على الخصوص يكون استعمالاً له في غير ما وضع له أولاً)"[44].

### 2.1 مصادر التوليد المصطلحي:

إنّ التصرّف الذي كاد أن يُرشَّح إلى نوعٍ مِن ظاهِرة، يقوم على اعتبار التّوليد ضرباً من التطوّر اللّغوي، والحال إنّ التطوّر يقوم على حلول وحدة لغويّة أو ظاهِرة لغويّة محلَّ أخرى حلولاً طبيعيّاً وعفويّاً بحيث يتحقّق للوحدة أو الظاهِرة اللاحِقة وجودٌ في الاستعمال

الآني، بينما تضمحلّ الوحدة السابِقة عليها آنياً (وليس تاريخياً)، فتعدّ بذلك الوحدة اللاّحِقة بديلاً للوحدة السّابِقة؛ وهذا حادِثٌ في اللّغة الطبيعيّة لا محالة ومهما تكن. بينما يحدث التغيّر في اللّغة الواصِفة كاللّسانيات بصورة اصطناعيّة تخضع لقوانين التوقّع في حال التوليد. وأحسن ما يفسَّر به الأمرُ كما يذكّرنا به لويس غلبير (Louis Guilbert) بالاستناد إلى ثنائيّة دي سوسير (التعاقبيّة والتزامنيّة) ـ هو أنّ البعد التعاقبي الذي يمكِن ـ ويجوز اعتماده دائماً ـ يُطلعنا على المدلولين المتعاقبين على نفس الكلمة ولا يُلوِم المستحدَث منهما أن يكون مولّداً بالضّرورة[45]. هذا، بينما للتوليد ما يُسعفه مِن مصادر فيها من الجوانب الاصطناعيّة أكثر من الجوانب الطبيعيّة، نذكر منها ما يتّصل حاليّاً بالمصطلح اللّساني: الإعلام والانترنيت والنشر العلمي والتدوين.

**1.2.1 الإعلام والانترنيت:** وفيما يخصّ دورَ الإعلام والإنترنيت في مجال المصطلحيات عموماً والمصطلح اللّساني على الأخصّ، فإنّهما يُسهِّلان لعددٍ متزايد من الأفراد المنتشرين في العالم الاطّلاع المباشر على المعرفة والتقدّم العلمي والتقني ولاسيما في هذين المجاليْن المرتبِطيْن. غير أنّ الانفجار الإعلامي والمعلوماتي الذي نشهده في بداية القرن الواحِد والعشرين، وتزايُد طرق الاتّصال السّريع وتنوّعها، يطرح عمليّاً مسألةَ السّيطرة على هذا السّيل من المعلومات الذي تضعه وسائل الاتّصال في خِدمة الإنسان مِن جهة، وفي خدمة مصالح مؤسّساتيّة دقيقة ومعيّنة مِن جهةٍ أخرى. ثمّ إنّ تلك السّيطرة تظهر إشكاليتها في المجال اللّغوي لأنّ اللّغة هي الأداة التي يملكها الإنسان ليعبِّر بها عن أفكاره، وينقلها إلى الآخر، وإنّه لمِن الضّروري أن يستخدم الإنسان هذه الأداة استخداماً صحيحاً لتأمين الرسالة، وتأويل مضمونها. فهاتان الوسيلتان هما حلٌّ معتبرٌ للعديد مِن مشكِلات التّواصل ومصدر إشكال في آنٍ وحِد فينبغي لذلك مراقبتهما. هذا ما حدا بصالح بلعيد إلى التّنويه بدور كلٍّ مِن الإعلام والإنترنت والمدرسة في مواجهة التهجين اللغوي في الجزائر. وكجواب على سؤال: كيف تنظرون إلى واقع التهجين اللغوي في الجزائر؟ أجاب بالقول "تعاني

الجزائر حاليا من مشكل التهجين اللغوي الذي يظهر من خلال اللغة المتداولة في المجتمع الجزائري، وحتى المجتمع العربي بصفة عامة، ولهذا أصبحت اللغة العربية تعيش أوضاعا انتكاسية بالنظر إلى الواقع اللغوي العربي الحالي الذي نتج عنه هجين لغوي متنام ومطرد، وهذا من خلال الاستعمال والممارسات اللغوية لخليط من الأنماط اللغوية من مختلف لغات الاستعمال اليومي على غرار العربية، الفصحى والدارجة واللغات الأجنبية"[46]. ومِن هنا إسهام الإنترنت في تسهيل الاتصال وبناء الروابط بين اللسانيين والمترجمين ليتبادلوا تجاربهم في هذا المجال، وهو ما من شأنه تقليص الفوارق والاختلاف بينهم، على أننا نشايع من ذهب إلى أن وضع المصطلح بعامة واللساني منه بخاصة ليس رهين مواصفات وضعيّة معينة بل هو خاضع للاستعمال العادي للغة في تعبيرها عن المفاهيم العلمية بكل سلاسة وطلاقة لا يجيدها كثير من اللغويين، ذلك أن ما أدى إلى انتشار اللغة العربية في عصرها الذهبي ليس مرده إلى تسامح معجمها اللغوي مع كل لفظة جديدة فحسب بل للريادة العلمية والعملية التي كانت للحضارة الإسلامية في ذلك الزمان. وانطِلاقاً من المبادئ الأوّليّة التي رسّختها واحِدة من أعظم الدراسات حول *التوليد العلمي والتقني* إلى *زمن المصطلحيات المعلوماتية*، ينبغي إعادة النظر في كثيرٍ مِن المعتقدات والأدوات الإجرائيّة التي رافقت تلك المعتقدات، حيثُ سمح الانترنت للمعرفة أن تنتشر وليس داخلَ اللّغات فحسب بل بين اللّغات، ولعددٍ كبيرٍ مِن المولّدات أن توضَع في اللغة وليس اللّغة الواحِدة فقط بل بالتّعاونِ بين أكثر مِن لغة[47]. ولابد من جهد تجميعي يتناول مجموعة من المصطلحات التي شاعت في مؤلفات القدماء والمحدثين على السواء. بسبب التقدم العلمي والثورة التكنولوجية والمعرفية التي استحدثت أدوات هذه التحديات، وبطبيعة عمل هذه الأدوات (خصوصا الانترنت) تصلح أن تكون وسيلة. أهمها: القدرات الهائلة في نقل ونشر المعلومات (بغضّ النظر إلى طبيعة هذه المعلومات) والقدرة على عرض وتوزيع كل ما يراد الترويج له؛ وإقبال الناس المتزايِد على هذه الخدمة بصورة كبيرة؛ وقلة تكلفتها مقارنة بباقي الوسائل؛ وسهولة استخدام هذه الخدمة واختصار الوقت الكثير بواسطتها.

**2.2.1 النشر العلمي والتدوين:** وهذا ما يؤمِن به محمود فهمي حجازي حين يقول: "المصطلحات لها دورها في إعداد الكتب المعرفية والثقافية والمراجع العامة، ولا يمكن إحداث تنمية حقيقية مع استمرار القصور في هذا الجانب. هناك نقص كمي في الإنتاج العربي من المطبوعات الثقافية والبرامج الإعلامية ذات الأهداف المعرفية والثقافية. ويظهر القصور على وجه الخصوص في قلة ما يكتب أو يترجم عن المفاهيم الجديدة في العلم والتقنيات بطريقة تناسب القارئ العربي. هناك مشكلة في الترجمة والصياغة، وفي حالات كثيرة يكون العمل اللغوي في إعداد الكتاب على أساس الذوق الفردي والانطباع واختراع كلمات جديدة كثيرة متقاربة ومتداخلة، وكان لكل مترجم منظومته الفردية التي تتداخل مع مصطلحات الآخرين ولكنها لا تطابقها. وهذا الموقف لا يمكن تجاوزه بحوار نظري، بل بمشروعات عربية مشتركة أو بمشروعات نشر بين أكثر من دولة، تستخدم فيها هذه المصطلحات الموحّدة التي ثبتت صلاحيتها، وتكون هذه المطبوعات مجالاً لاختبار كل المصطلحات"[48].

**3.1 محفِّزات التوليد المصطلحي:** ونذكر محفِّزين، هما:

- مَأسَسَة التّوليد المصطلحي
- تعليل المولّد

**1.3.1 مَأسَسَة التّوليد المصطلحي:**

إنّ ارتِباط التّوليد المصطلحي بالأنشِطة المؤسّساتيّة والاستِشرافيّة المنظَّمة وما يتبعها من قضايا التّوحيد المصطلحي وتخزين المعطيات المصطلحيّة في المعجمات وبنوك المعطيات، أكّد عليه أكبرُ المنظِّرين للدّرس المصطلحي على غرار جان كلود بولانجي وماريا تريزا كابري[49]. وهو المَسعى الذي ظهرت علاماتُه الأولى عند غي روندو (Guy Rondeau) بوصفه أوّل مَن فرّق بين العمل المصطلحي المنظَّم وبين ما يأتي ثمرةً للاجتهادات الفرديّة أو الجماعيّة التي على الرغم مِن طابِعها الجماعي ليس لها ذات النفَس الطويل الذي

تتّسم به الاجتهادات النّاجِمة عن ذلك العمل المنظَّم[50]. ومن هنا برزت ضرورة قيام مؤسّساتٍ قوية ذات وسائل مهمّة وتدبيرٍ عصريٍّ ومتقَنٍ لحماية اللغة العربية بالمعنى الايجابي وليس الانطوائي وتفادي التوليد الاعتباطي. وعلى الرغم ممّا سنراه أدناه مِن أنّ المصطلحات لا تُفرَض بوساطة ما تستصدره الهيئات الحاكِمة مِن المراسيم والأوامِر، بقدر ما يُكرِّسها الاستعمال، فإنّ للمؤسّسات دورها في الوضع كما لها وظيفة إرشاديّة معزِّزة للوضع وموضِّحة لكيفيات استعماله. هكذا دأب كلّ تقييسٍ، وفي أيِّ مجالٍ، هناك ركنٌ خاصٌّ للإرشادات أي إرشادات الاستِعمال وليس هناك داعٍ مشروعٌ لأن يتحلّل المصطلح مِن هذا الأمر الواقِع والمعقول. وتُتحرّى المَأسَسة من أجل ضمان التنسيق. هذا يعني أنّ ما يقع من المحاولات الرّاميّة إلى ترجمة المفيد من الثقافات الأخرى أمرٌ غير محرَّم على الأفراد. وإذا كانت حركة الترجمة قد أعقبت مفاهيم جعلت ما يُنتَج حالياً من الكتابات اللّسانيّة مجرَّد عبور، فقد تختلِف قيمة الترجمة وجدواها باختلاف طبيعة المؤسّسات التي تتولاّها والمجتمعات التي تستقبلها؛ وإذا كانت من نوع المجتمع الذي يميل إلى السيطرة والتحكّم، للنصّ المترجم مَن ينفذ به إلى ثقافته على حذر لإنشاء مركزيّة، أمّا المجتمعات التي أمرها جلّه إلى التشتّت أميل فلا حول لها ما لم تضمن لنفسها الاتفاق على الأدنى المشترك[51]، من هنا يحاول بعضهم ترجيح كفّة التوحيد على التنوّع لكن نبذ التنوّع تحت تأثير أضواء التّوحيد المصطلحي السّاطِعة قد يكون على حساب، ما ينبثِق عنه نوعٌ مِن العجز الدلالي وبالتالي الفقر المعرفي[52].

### 2.3.1 تعليل المولّد:

إنّ التعليل مرتبِط أكثر بالتّوليد الصوري، وذلك بما يتيحه اللّفظ من الإمكانيات الاشتقاقيّة والنحتيّة والتّركيبيّة ..الخ. لكن الطابع التعليلي في **التوليد الدلالي** لا يقلّ أهميّة: هو معلَّلٌ في الغالِب لأنّ الحركة المتّجِهة من المعنى نحو اللّفظ (المقاربة المَفهوميّة) تظلّ هي السائدة على العموم وتفرض القيام بتعليل الوجه الذي يجتمع به الدال والمدلول في علاقة تضاميّة جديدة أو تلازميّة إذا استرجعنا مصطلحيّة دي سوسير. على أساس تمييز جمع داخلي يتعلق بتكرار حدثي داخلي

يستلزم حدثا واحدا في مناسبة واحدة ويقوم على مراحل داخلية مكررة، من جمع خارجي يتعلق بتكرار حدث خارجي يستلزم تكرار نمط معين من الأحداث التامة سواء في مناسبة واحدة أو في عدة مناسبات. ومِن هنا نستحسِن ترجمة بعض اللّسانيين لمصطلح (Monème) أي الوحدة الدلاليّة أو الوحدة الدالة وفق بعض استعمالات، بتسمية *دالّة* المتفرِّعة عن العبارة الواصِفة (Paraphrase) (الوحدة الدالة) التي هي بِحقّ شرحٌ للتسمية الفرنسيّة *Monème*، عن طريق **التوليد الصوري الدلالي**. ذلك بإقامة النعت مقام المَنعوت. هذا يعني أنّ الدالّة تُحصَّل اصطِلاحاً. وفي هذا المضمار يقول برنار بوتييه (Bernard Potier): "كلُّ شيءٍ مرتبِطٌ، في غالب الأحيان، بعددٍ معيَّن ومحدودٍ مِن الوظائف المرشَّحة التي يؤدّيها ذلك الشيء في وسطٍ اجتماعيٍّ ثقافيٍّ ما"[53]. فعلى عمليّة تسميّة هذا الشيء أن تراعي ذلك الارتباط الاجتماعي الثقافي، وإلاّ ستفتقِر التسمية إلى معلّلات تستثير المفهوم في أذهان المستعمِلين (المتبادِلين والمتواصِلين). ومِن المعروف عن هذا الأخير (برنار بوتييه) شدّة تقديره للبعد الإثني في طرحه لإشكاليات الدلالة[54]. وقد ضرب بوتييه لهذه المقولة مثالَ الجسر (Pont)، حيث يرى أنّ كلَّ المعجميّة ـ إن لم نقل المصطلحيّة ـ التي تدور حول هذا الشيء المسمّى *جسراً* ستنبثق عن كيفيات توظيفه والظروف المحيطة لهذا التّوظيف وكذا من المستعملين: فالمهندِس المعماري الذي يرى في الجسر نشاطاً بنائياً سيشتق من التسمية المفعولات الضروريّة لنشاطه التصميمي؛ بينما سيميل السائح، الذي يرى في الجسر مجرّد معبرٍ، إلى التعبير التعميمي؛ وسيضطلع آخرٌ باستعماله مجازاً مقترِناً بأحد قيوده (وظائفه) فيقول *جسر التواصل*، وآخرٌ مراعياً لنشاطه البيئي مثلاً[55]. واعتماد التحليل المفضي إلى عمليّة التفكيك ثم إعادة التركيب على المنوال المتّبَع في مصطلح اللّغة المصدر، لا يتقدّم به البحثُ اللّساني نحو الأمام بدون إحداث مشاكِل، يعود أولها إلى سيطرة الإجراء التعليلي وإطلاقه كلّ مرّة، وهو إجراء يبدو أنه لا يساعد كثيراً على تطبيع المصطلح في اللّغة المستهدفة، فما بالُك بتطعيم هذه الأخيرة بجهاز المناعة الذي يقف حاجِزاً أمام اتّباع النّماذج الغربيّة في صياغاتها المصطلحية، لأنّ المسألة تشكِّل عائقاً في اللّغة المصدر

أيضاً، وقد أشار عبد القادر الفاسي الفهري إلى أمثِلةٍ منه وعدّه نوعاً من الزيغ الذي يعتورِ النسق اللّغوي الطبيعي[56]. غير أنّ تلك المصطلحات التي تألّفت بهذه الطريقة، عندما تبلغ شكلها الثقافي والأرقى فتترسّم وتتّسِع دائرتها وتُوطَّد بفعل الاستعمال في الأوساط العلمية، لا يُلتَفت إلى ذلك الزيغ بل يتمّ تطبيعُها كمصطلح مولَّد، فيُلغى هكذا في اللّغة المصدر إلى حينٍ ما.

**2 التّوحيد المُصطلحي:**

إنّ مِن بين النتائج التي أسفر عنها المظهر الأوّل المعايَن على مستوى واقِع الدرس اللّساني العربي (ظاهِرة التكرار والاجترار) هو التخمة المصطلحيّة (نسبةً إلى المصطلحات اللّسانيّة) والفوضى المصطلحية (نسبةً إلى واضِعي المصطلحات) والطفرة المصطلحيّة (نسبةً إلى المصطلحيات). ولهذا كان من الطبيعي أن تحصل هناك ردّةُ فعلٍ تابِعة ومستاءة من ذلك التكرار، مهما كانت دواعيه. في الواقِع يُعدّ التوحيد المُصطلحي النتيجة المباشِرة لذلك كلّه وردّة فعل المنتظَرة. فكان أحد هموم المجامع اللّغويّة أن تحقِّق التوحيد المصطلحي لعلّه يحلّ سوء التفاهم على مستوى التواصل ويحقِّق وضوح المفهوم على مستوى العلم المعني[57]. ولكن سرعان ما استحال ذلك الهدف بدوره ـ وهو المبرَّر هناك ـ إلى ما يُعادِل اللاَّزِمة التي تتردد على مَدى ، بل هوس انجرّت عنه ظواهِر ثانويّة كـ *الميل المفرِط إلى التأصيل*، وإن كان ذلك الميل مفسَّراً عند بعضهم بتوصية تقديم المستعمَل على المولَّد؛ ذلك ما نجده واضِحاً لدى عبد الرحمن الحاج صالح حيث لا يزال يعاتِب أولئك الذين يتسابقون إلى توليد مصطلحاتٍ كمقابلاتٍ لتلك التي حظي فيها أهلُ المفاهيم بسبق الوضع، بينما كان عليهم أن يبحثوا في التراث ويعيدوا استعمال الموجود[58]: ذلك هو أحد مفاهيم التأصيل الذي يستلزم القيام بـ*مسحٍ شاملٍ* لتدارك الزمن الضائع بدلَ الهرولة نحو أسوأ اختيار، كما يقترح عبد الرحمن الحاج صالح. وذلك أنّه مِن الخطأ أن يعتقِد المرء أنّ ضرورة التّوحيد تقوم على حقيقة الاستقرار الذي لابدّ أنّ المصطلح اللّساني قد عرفه وعلى كمال العمل الوصفي الذي يقوم به اللّسانيون مِن جهتهم[59]. فالتّوحيد ليس غاية في ذاتها، وذلك على

الرّغم مِن كونه يتعلّق بالمصطلح، وهو ما تمثّله تسمية (التوحيد المصطلحي) وعلى الرغم من كون غايات المصطلحيات الأساسيّة تكمن ـ كما يلخِّصها كلٌّ مِن علي القاسمي ودانيال غواديك في: **1.** صياغة المبادئ التي تحْكم وضع المصطلحات الجديدة، **2.** توحيد المصطلحات وتقييسها، **3.** توثيق المصطلحات ونشرها في شكل معاجم متخصصة[60]. فعلى الرغم من ذلك كلّه فينبغي تفسير أهميّة التوحيد بالنسبة للخطاب اللّساني من حيث تناول دواعيه وأهدافه. وننبِّه قبل التعرّض للدواعي إلى أنّ محمود فهمي حجازي أدرج باب التوحيد المصطلحي ضمن آفاق المستقبل[61].

## 1.2 دواعي التوحيد المصطلحي:

إنّ مِن الدّواعي ما يُحفِّز على العمل ويستدعي تقبّل الوضع. كأنّ التوحيد المصطلحي هو ما يُفرِز دواعيه الخاصّة. وهو ما تختصّ به المصطلحات ذاتيا. مِن ذلك ما يتعلّق بالعالَم العربي ووضع الخطاب اللّساني فيها:

- أحاديّة التسمية والمفهوم
- هوس التّأصيل
- تأسيس مرجعيّة لسانيّة عربيّة

### 1.1.2 أحاديّة التسمية والمفهوم:

إنّ المصطلحيات الكلاسيكيّة (TGT) في صيغتِها الأوّليّة الدوليّة والمؤسّساتيّة، كرّست *أحاديّة التسمية والمفهوم* بصورة مؤصِّلة كخلفيّة نظريّة ومنهجيّة منذ الثلاثينيات من القرن العشرين للميلاد؛ وقصدتها هدفاً مَذهبياً لا مَحيدَ عنه. لذا صدرت تلك المصطلحيات ـ خِدمةً لهذا الغرض المثالي وكما سنرى أدناه ـ عن **المقاربة المفهوميّة** (Approche onomasiologique) منهجاً للتحليل المصطلحي. وسار على مقاصدها فئة من الباحِثين المصطلحيين إلى غاية الثمانينيات. لقد طغى هذا المنحى المتعالِي المعرفي (La visée transcendantale) والمنغرس بعمق في تربة تلكم المصطلحيات حتّى كاد أن يكون مِن اليقينيات. ذلك أنّ بعض المصطلحيين لا

يتردّدون في تعداد خصائص بعيدة المَنَال لا تمتّ بأدنى صلةٍ إلى الطابع اللّساني ولا الدّليل اللّغويّ، ويلفّون ذلك بتسمياتٍ ك *قواعِد الضبط المصطلحي*، يظنّون بذلك قيام (علم المصطلح)؛ كما جاء عند ألمع المصطلحيين العرب وهي ليلى المسعودي وذلك في صدد إجرائها قِراءة تحليليّة للعمل الجبّار الذي أسهم في إعداده ثلّةٌ من الباحثين في مجالات اللّسانيات وهو معجم *اللّسانيّات المُوحَّد* ـ حيث نشهد تمدّد حياة ذلك المنحى في العالَم العربي إلى غاية التّسعينيات ـ فتورِد ما يأتي: "تنتمي قواعد الضبط المصطلحي إلى أطر نظريّة متعددة وإلى مناهج إجرائية مختلفة تقتضي أحيانا استخدام وسائل تقنية متقدمة [...] أ - مبدأ الاتساق الداخلي أو ما يُعرف بدائرية المعنى عند المتخصصين. وما يثير الانتباه في هذا الشأن [ معجم اللّسانيّات المُوحَّد ] هو الإخلال بهذا المبدأ وعدم اعتباره في بعض الأحيان. فمثلا، مصطلح (générique) يقتضي وجود نظيره (spécifique) و(étique) يتطلب وجود (émique)، و(duratif) يحيل ضمنيا على (statif) و(résultatif)...، و(aspect) يجر حتما إلى (abtionsart) وإلى (telic) و(atelic)...الخ. ولا يوجد في المعجم أثر لـ (spécifique) ولا لـ (émique) ولا لـ (statif) ولا لـ (résultatif) ولا لـ (obtionsart)"[62]. إنّ الاستِسلام للمبادئ بهذه الطريقة التي أخذت تظهر مِن فترة متأخِّرة، لا يقلّ خطورةً من الاعتكاف على تمييز المصطلح عن الكلمات العامّة[63]. مع العلم أنّ هذه الطريقة قد تزامنت مع اطّلاع الباحثين العرب على نتائج بحوث فيستر من جهة وما يصدر من توصيات المنظّمة العالميّة للتّقييس أي *إيزو* = (ISO). وهو السعي الذي لم ينثنِ عنه ولا يزال سائداً إلى أقرب عهد ومفيداً على غرار ما تكشف دراسة لماري كلود لوم حيث قدّمت كيفيّة تصنيف المصطلحات إلى أقسام غير قسم الاسم بناء على معطياتٍ لغويّة هي نتيجة مقاربة تلك المصطلحات بمقابلتها بغيرها من كلمات اللّغة العادية. فالمسايِر والمغايِر للطريقة الأخيرة كلاهما لا يجني نفعاً مهما يحاولا ابتكار بديلٍ إذا اكتفيا بتسليط قواعد من الوجهة التوحيديّة. وهو ما سنرى أنّ بعض الباحِثين المصطلحيِّين يقتصِرون عليه مِن وجهة نظر لسانيّة مَزعومة، إلى أن انبرى توجُّهٌ لسانيٌّ في الغرب خلال التسعينيات من القرن

الماضي طُبِّقت فيه مراجِعاتٌ أفادها ثلاثة مصطلحيين تمّت الإشارة إليهم أعلاه أجادوا التّوفيقَ بين ذلك المَنحى المُتعالي والمُنعطَف اللّساني. "يمكن تعريف أحاديّة الدلالة والصورة [monosémie] بالعلاقة الأحادية بين الدال والمدلول"[64]. يتعلّق الأمر في الحقيقة ـ كما يلاحَظ ـ بأحاديّة الدال وواحديّة المدلول أي بالأحادية التي تمسّ التسمية والمفهوم في حالة المصطلحيات (أو الدال والمدلول في اللّغة العامّة). لكن فضّلنا هذا المصطلح (أحاديّة الدلالة) على غيره، لأنّ الدلالة تغنينا عن إعمال الإضافة مرّة بين التسمية والمفهوم وكما يتّضِح من تعريف جاكلين بيكوش، بين الدال والمدلول باعتبار الدلالة هي علاقة الجمع بين الطرفين أو ـ حسب مصطلحيّة دي سوسير ـ "المَجموع الّذي ينتميان إليه"[65]. مع العلم أنّ هذه المشكِلة قائمة حتى في الفرنسية من هنا اقتراح البعض الحديث عن مصطلح monosémie عندما يتعلّق الأمر بالأحاديّة على مستوى الدال وعلى مستوى المدلول[66]. "لقد ظهرت الحاجة الأولى إلى التوحيد والتقييس المصطلحيّيْن منذ 1930 ـ 1940 عند الأخصائيين، الفرادى ( Ernest Dresen, URSS, E. Wüster en Autriche) أو الجماعيين (Commission Electrothecnique International, Commission de la réforme de la chimie organique). يعود الفضل إليهم في تعريف مفهوم التقييس المصطلحي والآليات الاستشاريّة التي يستتبعها تطبيقه. لقد تولّدت من هذه الفكرة مؤسّسات كـ Comité de normalisation [لجنة التقييس] التابعة لـ ISA من حيث انبثقت سنوات فيما بعد Le Comité technique 37 التابِعة لـ ISO"[67]. إنّ المصطلحات لا تُفرَض بوساطة ما تستصدره الهيئات الحاكِمة مِن المراسيم والأوامِر، بقدر ما يُكرِّسها الاستعمال. وقد دفعت هذه الحقيقة بكلٍّ من ألان ري ولويس غلبير إلى العِناية بعنصر الاستعمال أكثر من أيِّ عهدٍ مضى وحثّا الخطى نحو اختباره[68]، وإعزاز الدّرس المصطلحي بمادّة تكميليّة فكانت المصطلحيات الاجتماعيّة التي تدعو إلى تنظيم العمل المؤسّساتي وتطويره ـ كما اهتمّ جان ديبوا بتسطير إحدى مزاياها[69].

**2.1.2 هوس التّأصيل:**

لقد مرّ علينا أعلاه أنّ أحد هموم المجامع اللّغويّة أن تُحقِّق التّوحيد المصطلحي. وسينتهي بنا المطاف أدناه إلى أنّ الهدف مِن ذلك التوحيد هو حل مشكِلة سوء التفاهم على مستوى التواصل وتحقيق وضوح المفهوم على مستوى العلم المَعني. ولكن سرعان ما استحال ذلك الهمّ التوحيدي وهذا الهدف التواصلي والتفهيمي* بدورهما ـ وهما مُبرَّران هناك ـ إلى ما يُعادِل لازِمة القصيدة التي تتردّد على مَدى كلّ البحوث والعروض والمناقشات، بل تحوّل إلى هوسٍ انجرّت عنه ظواهِر ثانويّة كـ *الميل المفرِط إلى التأصيل*. ونجد درجة هذا الهوس متباينة من باحِثٍ إلى آخر، وبين مَن يكتب فيه مباشرةً[70] ومن يوحي به أقسامٌ من الباحثين، وكلٌّ يعلِّله حسب تقديره للأشياء وتتفاوت العلل بين المقبول والمرفوض. إذ نجده مفسَّراً عند بعضهم بتوصية تقديم المستعمَل على المولَّد. فالمستعمَل الشائع والموجود أفضل من المولَّد الغائب والمنحصِر استعمالُه في زاوية ضيِّقة ومجهولة عادةً والذي لا يعلم حتى واضِعُه ما المصير الذي ينتظِره. ثمّ إنّ ذلك المستعمَل الذي يُؤصَّل إلى أن يصبِح معروفاً جديرٌ بأن يلتفّ حوله عددٌ كبيرٍ من المتعاملين بالمصطلح بحكم تواجده المسبق وتاريخه القديم. ونلاحِظ هنا أنّ التأصيل ليس إحياء القديم ـ ولا مجرّد الرجوع إلى القديم ـ لأنّ الإحياء يشمل حتّى المهمَل الذي يدخل هو الآخر في حكم الغائب ويمكن اعتبار التأصيل جزءاً منه. مع العلم أنّ المصطلح القديم يُحيى لِما يُتوسَّم فيه من الغرض الكبير الذي يؤديه في عصرنا. بل إنّ الإحياء يُعمد فيه إلى آلية تحوير المعنى اللغوي القديم للكلمة العربية وتضمينها المعنى العلمي الجديد. وهذه العلل وهي مجموعة ومتسلسِلة هكذا نجدها واضِحةً لدى عبد الرحمن الحاج صالح الذي لا يزال يعاتِب أولئك الذين يتسابقون إلى توليد مصطلحاتٍ كمقابلاتٍ لتلك التي حظي فيها أهلُ المفاهيم بسبق الوضع؛ بينما كان عليهم أن يبحثوا في التّراث ويعيدوا استعمال الموجود قبل أن تذهب بهم المذاهب وتتشتّت الجهود بحثاً عن المقابلات[71]: ذلك هو أحد مفاهيم التأصيل الذي يستلزم القيام بـ *مسحٍ شاملٍ* لتدارك الزمن الضائع بدلَ الهرولة نحو أسوأ اختيار. كما يقترِح الأستاذ الاشتغال على توليد المفاهيم وهو يربِط المسألة بضرورة

تطوير البحث العلمي. وكذلك يشير إلى هذه النقطة أحدُ المشارِكين في ندوة التَرجمة في الوطن العربيّ: نحو إنشاء مؤسّسة عربيّة للتّرجمة (2000)، إذ يقول: "جد المصطلح العلمي يعود في نَسَبِه نشأةً وتكويناً إلى مركز أو موطن النشاط العلمي الاجتماعي. وحيث توجد مراكز البحث العلمي توجد مراكِز الإنتاج المَعرِفي التي تُبدِع اللّغة أو المصطلح تعبيراً عن نشاطِها الاجتِماعي، وتكون هي موطِن تصدير المعرِفة والفِكر والمصطلح. وتظهر هنا مشكِلة الانفتاح، التلقي والترجمة والقدرة على الاستيعاب والمواكبة، شريطة أن يعرف المجتمع طريقة ومفاتيح النهوض، ومن ثم تكون له معايير الاختيار"[72]. وبينما اقتصر بعضُ الباحِثين على ممارسة التأصيل على المستوى اللّفظي إذ استهدفوا تحليل التسميات واستبدال بعضها بأخرى، توجّه بعضُهم الآخر إلى تأصيل شيئاً من المفاهيم الحديثة المرفقة بتسمياتها المؤثِّرة ثقافياً وعلمياً وإعلامياً؛ إمّا عن طريق تعليل مردوديتها آنياً أو عبر استرجاع الجهاز المصطلحي القديم للتّدليل على جدارتها. يشكِّل هذا التوجُّه في غالب أبعاده أعراضاً جديرة بتحويلها إلى مجالٍ للفحص والدّراسة. غير أنّ هاجس عبد الرحمن الحاج صالح التأصيلي صار مركَّزًا أكثر على رفض التبعيّة للغرب في مجالات الدّرس اللّسانيّ، ثمّ إنّنا بعدما فحصنا هذا الرّفض وجدناه مؤسَّسًا على مبرِّرات أعلن عنها الباحِث منذ أن اضطلع بدور **المعرِّف باللّسانيات الحديثة** بتحديد رقعته وتحليل مفاهيمه، وهو تحليلٌ يرجع ـ فضلاً عن أسبابٍ أخرى ـ إلى شعوره "وشعور كلّ مَن ألمَّ بشيء مِن هذا الفن بالفراغ المَهول الذي يوجد الآن [ بداية السبعينيات ] في صلب الدراسات العربيّة المتعلِّقة بعلم اللّسان البشريّ العام"[73]؛ ولما اقتفينا ذلك الهاجِس اكتشفنا له تبعاتٍ وخلصنا إلى نتيجة تقول إنّ هذا الهاجِس أوقع اللّسانيّ في حتميّة إعادة الاعتبار للتراث إلى درجة الهوس الذي لا يكاد كلُّ مَن عرف قيمة ذلك التراث أن يفرّ منه؛ وهذا لا ينسينا مَن عمل وفقَ مبدأ التراث من أجل صدّ أبواب التحديث*. وبفعل هذا الهوس وذاك الهاجِس وجدنا الباحِث جريئًا في أحيانٍ كثيرة في مواقِف انتقاد الأسبقية المعرفيّة التي تُلحِقها بعض الأقلام بعلماء غربيين لكن من غير أن يغمِّط فضل من اشتهر منهم، بل أحيانًا نلفيه يتعمّد الإشادة بمن يبدو أنّه غُمِّط حقّه ويقوم بدور

بعث تراثهم (الغربيّ) أو (الشرقي) في أحسن التعليلات التي يسوقها وبطريقة ملفِتة للانتباه. "[...] أمّا الدراسة العلميّة لهذه الأوضاع فلا يمكن أن تكتفي بالوصف الساذج والتصنيف المشجر لأجزاء اللّغة بالنّظر إلى وظائفها فقط، إذ لا بدّ من أن تميّز بين ما هو مرضيّ عنه في هذه اللّغة عند أصحابها الذين تواضعوا عليها (أصحاب العادة الأولى، حسب تعبير الجاحِظ) وبين ما هو مرفوض وإلاّ وقع تخليط فاحش بين النظام والبنية وما هو تحوّل زماني يصاب به فيصيّره إلى نظام آخر غير الأوّل"[74]. ثمّ وضع في الهامش من الصفحة نفسها ما نصّه: "نلمّح بذلك إلى ما أحدثته مدرسة النحو التوليديّ التحويليّ الأمريكيّة من تمثيل لبنية الجملة بتفريع الفروع على شكل شجرة، وصاحبها نوام تشومسكي". فكذلك على مستوى المصطلحات. فلا يزال يتعقّب مفهوم (الاقتصاد) حتّى يحصِّله* مفهومًا وتسميةً ويعمد إلى تأصيله في الدرس اللّغويّ العربيّ، إذ يقول: "إنّ اللّغة إذا صارت تُكتَسَب الملَكة فيها بالتلقين إذا اقتصر هذا التلقين على صحّة التعبير وجماله فقط (أو ما يبدو أنّه كذلك) واستهان بما يتطلّبه الخطاب اليومي من خفّة واقتصاد في التعبير وابتذال واسع للألفاظ تقلّصت رقعة استعمالها، وصارت لغة أدبيّة محضة وعجزت حينئذ أن تعبِّر عمّا تعبِّر عنه لغة التخاطب الحقيقيّة سواء كانت عامة أم لغة أجنبيّة. ونعني بالاقتصاد ههنا ما كان يعنيه العلماء العرب قديمًا من كلمة الاستخفاف؛ وهي عبارة عن نزعة المتكلِّم الطبيعيّة إلى التقليل من المجهود العضلي أو الذاكري عند إحداثه لعباراته في حالة الاستئناس وعدم الانقباض. فكلّما كان المقام مقام أُنسٍ كان المتكلِّم إلى حذف ما هو غنيٌّ عنه لإبلاغ مراده أميلَ وأكثرَ ارتياحًا. وهذا هو بالذات ما يمنح للّغة حيويّتها"[75]. ونرشِّح من المصطلحات: *حالة الاستئناس* و*عدم الانقباض*. أمّا إدخال فكرة (المجهود العضلي أو الذاكري) فينتابنا الريب أن تكون أصيلة وألاّ يكون الباحِث قد طوّع من خلالها معرفته اللّسانيّة الحديثة لما يتصوّره أنّه من نسج القدماء ووضعهم: فهذا ما يمكن أن يُعتبَر تواجد التسمية في التراث وملازمة. ثمّ يسترسِل في الحديث على هذا المنوال: (فكلّما كان المقام مقام أُنسٍ كان المتكلِّم إلى حذف ما هو غنيٌّ عنه لإبلاغ مراده أميلَ وأكثرَ ارتياحًا. وهذا هو بالذات ما يمنح للّغة

حيويّتها). بيد أنّ هذا الهوس قد ابتعد ببعض الدارسين إلى حدّ الاستشهاد بالمحدثين لتعزيز آراء القدماء. هذا ما يصنعه إبراهيم أنيس في المجال الصوتي، حيث يستشهد: "ولقد كان للقدماء من علماء العربية بحوثٌ في الأصوات اللّغوية شهد المحدثون الأوروبيين أنها جليلة القدر بالنسبة إلى عصورهم، وقد أرادوا بها خدمة اللغة العربية والنطق العربي، ولاسيما في الترتيل القرآنيّ، ولقرب هؤلاء العلماء من عصور النهضة العربية، وإيصالهم بفصحاء العرب كانوا مرهفي الحسّ، دقيقي الملاحظة، فوصفوا لنا الصوت العربي وصفاً أثار دهشة المستشرقين وإعجابهم"[76]. فاللّجوء هكذا إلى الغير الذي ينفض الغبار عن الكنز الأصيل (المدفون) لكي نعرف قيمته بعد أن يكون ذلك الغير قد أعمل عليه (التراث) دراسة تقويميّة، هي علامة عربيّة تكاد تكون أصيلة في حدِّ ذاتها. في بحثه عن المضامين اللّسانيّة يعمد عبد السلام المسدّي إلى عمليّة أولى تتّصل بالتنزيل المنهجيّ، فهناك: "ـ منهج مستحدث محوره استنطاق التراث العربيّ بصفة شاملة، من موقع المنظور اللّسانيّ، وباستغلال التصوّرات اللّسانيّة المعاصرة لإخصاب التراث، ثمّ لغاية إثراء العلم اللّسانيّ المستحدَث"[77]. وعادةً ما يُنزِل الباحِثون ذلك التأصيل مَوقعين متباينين متكامِلين، حسب اعتِبار مِعياريْن معروفيْن في مجال التّرجميات، وذلك تبعاً للحدّ الثاني للإشكاليّة التي عرضناها في الفصل الأوّل من الباب الثّاني. والمعياران هما: أوّلاً ـ اعتبار مدى التوافق بين اللّغة المصدر واللّغة المستهدفة، وثانياً ـ التثبّت من مسألة اطّراد المصطلح. يشير رشيد بن مالك في هذا الباب متحدِّثاً عن المصطلح السيميائي، إلى أنّ "الوقوف عند بعض المصطلحات يرتكِز أساسًا على ضبط مفاهيمها في اللّغة الأصليّة والتحقّق، أوّلاً، من توافقها مع الإحالات الدّلاليّة في اللّغة الهدف، والنّظر، ثانيًا، فيما إذا كان استعمال هذه المصطلحات مطّردًا أم أنّه يشكّل خَرقًا لما هو جارٍ به العمل في البحوث السيميائية الرّاهِنة"[78].

### 3.1.2 تعدّد المرجعيات:

بخلاف التّأصيل الذي يعوِّل على رصد الواقِع وربطه بالماضي، فنيّة التّأسيس تستنِد إلى التوقّع وتعتمِد على الاستشراف الذي

يرمي تشكيل مرجعيّة واحِدة. حيث نجِد وراءَ كلّ فعلٍ توحيديٍّ نيّةً مبيَّتةً لتعزيز القوّة الجماعيّة. وهذا للتصدّي لمحدودية تداولات اللّغة العربيّة الحالية التي تؤثِّر سلباً في مخزوناتها الفكريّة وتُضعفها[79]. وقد تكرّست إرادة **تأسيس مَرجعيّة لسانيّة عربيّة** في غير ما جهة من العالَم العربي حتى برز مِن بين الباحِثين العرب مَن تصدّى لتصنيف المرجعيّة الغربيّة بالنسبة لذلك العالَم العربي أوّلاً، إلى ثقافة فرنسيّة ومفرنَسة، وأخرى إنجليزيّة. هذا، حتى غدا مِن شأن المشتغِل في حقل المصطلحيات مستأثِراً بزاوية التوقّع، أن يستفيد مخطَّطاً مصمَّماً عن كثبٍ مِن قِبل الفكر الافتراضي والاستِشرافي الذي تولاّه أولئك الباحثون. وذلك على غرار ما أخذ الكاتب التونسي عبد السلام المسدي ـ في إطار ذلك التصنيف وهذا الفِكر ـ يقارن داخل اللّغتين (الفرنسيّة والإنجليزيّة) ذهاباً وإياباً ومن إحداهما إلى العربيّة، فاستنتج مثلاً أفضليّة المرجعيّة الفرنسيّة فيما مؤدّاه أنّ: "الحاصِل مِن كلّ ذلك ـ وبعيداً عن كلّ افتراضات المفاضلة ـ هو أنّ ذوي المرجعيّة الفرنسيّة مِن أبناء وطننا العربي هم أكثر استيعاباً لمخاض الثقافة المعاصِرة، وذلك بحكم جملة الأسباب التي شرحنا: الأسباب الداخليّة منها المتصلة بثنائية المورد العالمي في أرجاء الوطن العربي، والأسباب الخارجيّة منها المتصلة بعدم التكافؤ العالمي بين الإنجليزية والفرنسية، وهكذا ينجلي لنا كيف أنّ شرائح المثقّفين في بلاد المغرب العربي ـ لاسيما في مستوى النخب الفكرية التي تتحرّك في دائرة العلوم الإنسانية والاجتماعية وتنخرط في مشروع الرؤية الحضارية ـ هي اليومَ مستفيدة استفادة مزدوجة ومضاعفة، هي مستفيدة من جهود الإخوة مِن أبناء المشرق عندما يقدّمون ثمرة تمثّلهم للثقافة الأنجلوسكسونية بفرعيها الأوربي والأمريكي، ومستفيدة من جهود الفرنسيين الذين يبادرون ـ بسرعة فائقة وتحت وقع عقدة النقص لديهم حيال كلّ ما هو أمريكي ـ إلى نقل المعرفة المعاصِرة مِن لغتها الإنجليزية وغير الإنجليزية إلى اللّغة الفرنسيّة"[80]. وبعد هذا، يفسِّر الكاتِبُ تشبّثَ المتمرِّسين في الإطار الفرنسي بالثقافة الفرنسيّة وانقطاعهم إلى لغتها مترجمين منها، ثمّ يوضِّح كيف انفكّت المرجعيّة الفرنسيّة وانفطر عِقدُها على الرغم من ذلك التشبّث، وليس إلاّ لكونها لم تعد تثق بنفسها؛ فيزيد بالقول: "بل

بوسعك أن تُجزِم في غير شطط بأنّ مورد اللّغة الفرنسيّة هو مورد متميِّز بحكم سبب ثالث خفي، ويتمثّل في ازدواج العُقد النفسية والحضاريّة لدى الفرنسيين: فهم يعتبِرون أنّ لغتهم هي حامِلة حضارة، وناقِلة رسالة إنسانيّة، ثمّ هي قناة تواصل فكري مرموق. كما أنّهم يعتبرون في الوقت نفسه أنّ فرنسا متخلِّفة عن موقِعها الطبيعي في مجال الثورة التكنولوجية: فليست لهم المواقع الأمامية لا في مجال التقنيات الفضائية، ولا العسكرية، ولا حتى الإلكترونية. ومِن هذا الرصد تراهم يبذلون أقصى الجهد في حلّ هذه المعادلة المتعسِّرة بالمبادرة السباقة إلى التهام كلّ عطاء فكري متميّز، مهما كانت اللّغة التي صيغ فيها ابتداء، وهكذا بوسع المثقف العربي ذي المرجعية الفرنسية أن يتسع أفق اطلاعه على منتجات الفكر الإنساني المكتوب باليابانية، وبالروسية، وبالألمانية، فضلاً عمّا ذكرنا مِن شأن المكتوب بالإنجليزية، وذلك مِن خلال جهود النقلة الفرنسيين أنفسهم"[81].

وهناك مَن لم يقعد عن تفسير هذه الظاهِرة على أنّها سمة حضاريّة ثقافيّة ترجع إلى روح التسابق الذي يحدو الأمم المسئولة والمتسائلة عن مصيرها، إذ نجد في العدد ذاته مِن *كتاب العربي* الذي نُشِر فيه القول السابق، كاتباً جزائرياً وهو عبد الملك مرتاض، يقول مسخِّراً مسألة التسابق تسخيراً محكماً يستدعي التأمّل فيه: "الحقّ أنّ العلماء المغاربة حاولوا التّفوّق في بعض المجالات التي قصّر فيها المشارقة، بعد مرحلة الاستيعاب والإعجاب معاً. ومِن ذلك تفرُّدهم بتأسيس مدرسة نحويّة ولغويّة لعلّ أهمَّ رجالاتها أبو الحسن عليّ بن أحمد بن سيده المتوفّى عام 458 للهجرة [...] ومنهم أيضاً يحيى بن مُعْطٍ بن عبد النور أبو الحسن زين الدين الزَّواوي المتوفّى عام 628. وألفيّة ابن مُعْطٍ هي أوّل منظومة مؤلَّفة مِن ألف بيتٍ في النحو العربيّ نسج عليها ابن مالك فيما بعد، وهو مغربيّ آخر استقرّ بدمشق وتوفي بها. وكان ابن معطٍ آيةً في حفظ اللّغة العربيّة حتّى إنّ كتب التراجم تذكر أنّه كان يحفظ معجم الصحاح للجوهري عن ظهر قلب، وقد نظم كثيراً من الكتب لتيسير التعلّم على الناس"[82]. فإذا تأمّل ناظِرٌ في نسبة أئمّة اللّغة العربيّة الأوائل الذين وضعوا قواعِدَها وضبطوا نحوَها وصرفَها، بدءاً من سبويه، لعرف أنّ أغلبهم كانوا من غير الناطِقين

بالعربيّة بالسليقة بل من الذين تعلّموها تعلّماً وأتقنوها بالجهد والمثابرة. ولا يعدم الباحِث في العصر الحديث من بين أبناء العربيّة غير المسلمين مَن أدّى لها خدمات جليلة وكان له فضلٌ كبيرٌ عليها من أمثال الأب أنستانس الكرملي والبستاني والأب لوبس معلوف اليسوعي وأضرابهم. وهذا المنحى المنصبّ في تحديث الدّرس النحوي، ليس وقفاً على العربيّة، فكتاب النحو الفرنسي المعتمَد أكثر من غيره، وهو Le bon usage من تأليف بلجيكي موريس جروفيس (Maurice Grevisse). فإنّ الصورة التي آلت إليها المصطلحات أمضى وأشهد. ثمّة مَن يرى أنّ "الأمر يتعلّق في الواقِع بطموح إعادة الاعتبار لنفوذ اللّغة العربيّة وتمكين الناس منها، من أجل استثمار ما تحمله من تراثٍ ثقافي وتاريخيٍّ بأكمله، واستغلال ما تتيحه العلوم والتقنيات الحديثة من الإمكانات، وتفعيل مسار التطوّر الحضاري"[83]. غير أن بعض المثقّفين لا يتحرّجون من طرح الإشكالية بكلّ ما تحمله من أبعاد الصراع التي شكّلها الاستعمار فأسفرت عن منظّماتٍ حكوميّة على غرار الفرنكفونيّة التي يفرِّق عبد المالك مرتاض بينها وبين الفرنكفوفيلية كعامل محارب لتواجد العربيّة القطري والعالمي[84]. ألم تَعتَد جماعة مِن المصنِّفين تصنيف المثقّفين في الجزائر إلى (متفرنسين فرانكفونيين ومعرَّبين) وفقَ معيار اللّغة بالدرجة الأولى ؟ وهو معيارٌ أصبح تليدًا لا يليق الاستمرارُ في الإخلاص له لأنّه ببساطة لا يعكس الحقيقة بجميع مظاهِرها، ويجب إعادة النظر فيه وفحصه من جديد على حدّ عبارة مصطفى حدّاب[85]. كما أنّ هناك مَن يرى في التبعيّة تبعيّتيْن: واحِدة للغرب وأخرى للتّراث. وهو ما يتجلّى من قول محمّد الكردي: "وفي مقابِل هذه المواقِف من التراث علينا أن نُقيِّم أيضاً مواقِفَنا من الثقافة الغربيّة بحيث لا نستبدل بالتبعيّة العمياء للماضي تبعيّة عمياء أخرى للخارج"[86]. ويترتّب عن فِعل المراجعة عملٌ يمسّ الجهازَ المصطلحي بأسرِه، ما يُدعى **المصطلح الارتِباطي**. ومن المعروف أنّ هذا الأخير يترك بصمات في اللّغة العربيّة بحمولته المصطلحيّة والدلاليّة الخاصّة والمتخصِّصة في اللّغة الفرنسيّة أو اللّغة الانجليزيّة أو غيرهما من اللغات الغربيّة التي استقى منها العالم العربي بعض عناصر نهضته. وهي لا تزال قيد التشكّل في اللّغة العربيّة.

### 2.2 صعوبات التوحيد المصطلحي:

لقد رأينا أعلاه أنّ قيد الصعوبات في مجال المصطلحيات جزءٌ مِن تعليميّتها، وكذلك يهمّ مواجهة تلك الصّعوبات كمرحلة طبيعيّة كثيرًا ما لا تخلو منها عمليّة البحث اللّساني[87]، وأنّه قبل الحلول والعلاج لا بدّ من البحث في تفسيرها. فهكذا ترجع صعوبات التّوحيد المصطلحي إلى جملة من عوامل هي:

- مَفهمة الواقع الجديد
- قلّة الكليات المشتركة
- شبه تعذّر النّسخ الدلالي

#### 1.2.2 مَفهمة الواقع الجديد:

لقد وردت كلمة (مفهمة) عند أستاذنا حلام الجلالي وقد صخرها مصطلحاً نحسبه يعني بها ما يُقصَد به في الفرنسية من المفهمة (Conceptualisation)، ولم ترد مصحوبة بهذه الأخيرة ــ وهو ينتهج منهج عبد الرحمن الحاج صالح في تفادي الحرف اللاتيني إلاّ عند الضرورة القصوى ــ دونك هذا المقتبس: "يواجه اللسان العربي ـ وهو يستشرف القرن الواحد والعشرين ـ صعاباً لغوية؛ على مستويات المفهمة والتعريف، وتكاد تتمحور هذه الصعاب في قضايا المعجم، باعتباره ديواناً لأساسيات المعارف وأداة للتوصيل ومفتاحاً للمعلوماتية"[88]. فعندما نقوم باستقراء المقدِّمات التي يكتبها المترجِمون في سبيل تشخيص واقِع التّرجمة في العالَم العربي، وكذلك من أجل التنبيه إلى الصعوبات والتوقّع الذي يستتبع ذلك ــ ولاسيما في مجال اللّسانيات، نجد جملة ما يدور كلام المترجمين حوله هو صعوبة نقل الحديث والمستحدَث من المفاهيم من اللّغات الغربية إلى العربيّة. وهو ما أسماه منذر عياشي *التحدي المَعرفي*[89]. فيطفو بعدَه مشكِل اختلاف التسميات فتطرَح بذلك بل تُسقَط مسألة **التوحيد المصطلحي** كمقترَح ضروري من أجل التخلّص من تلك الآفات كلِّها. لكن ما لا يقف عنده أولئك اللّسانيون الكتاب والمترجِمون هو كون المشكِل هو مفهومي قبل أن يكون تسمويّاً. من هنا قيام صعوبة مؤدّاها أنّ ما يواجهه المترجم هو

المفهوم الذي يراه جديداً بالنسبة للثقافة العارفة التي يصدر منها في اللّغة العربيّة. فيصدر بذلك عن تصوّره الشّخصي للأشياء، وعن مستواه المعرفي، بل عن قدراته العقليّة والإدراكيّة والنفسيّة، وعن ميوله إن لم نقل مزاجه، وعن انتمائه الثقافي والإثني. لأنّ قضيّة المَفهمة متفاوِتة ما لم يطّلِع الباحِثون عن أعمال بعضهم الموثَّقة وما لم يتم التّنسيق بين العلماء بفضل التواصل. إذن لا بدّ من البحث في الحلول على مستوى مَفهمة الواقع الجديد في اللّغة العربيّة وباللّغة العربيّة، وذلك بإنشاء جملة من علاقات بين وحدات لا يهمّ ما كان يدلّ بعضُها في السابِق. هذا لا يعني إلغاء هذا السابق بالجملة. من هنا نستطيع الخروج من النقاشات التي تدور حول (اللّغة/اللّسان) أو (اللّسان/اللّغة). لأنّ المترجم وكذا الدارِس اللّساني أرادا إعادة توظيف المصطلح القديم من دون ما أيِّ جردٍ من المفهوم القديم ثمّ إعادة تضمينه المفهوم الجديد وذلك بتسخير علاقاته بغيره من المصطلحات التي من شأنها أن تعكِس جزءاً مهمّاً من مفهومه. فالصعوبة تقوم في وجه مساعي التوحيد حينما يعمد كلُّ مترجِم إلى طريقته الخاصّة في المفهمة. ولهذا لا يفتأ كلُّ مشتغِل على المصطلحات اللّسانيّة ينقل المشكِل إلى قضيّة المَفهَمَة كما يتمثّل عند عز الدّين البوشيخي: "لنتذكّر ـ بالمناسبة ـ أنّ فردنان دوسوسير حينما أقدم على تحديد موضوع اللّسانيات ـ في إطار مشروعه الرّامي إلى بناء هذا العلم ـ انطلق من البحث عن الفروق القائمة بيم مفهوم اللّغة ومفهوم اللّسان ومفهوم الكلام. وأدّى به البحثُ إلى اعتبار اللّسان هو موضوع اللّسانيات الحق"[90].

### 2.2.2 قلّة الكليات المشتركة:

وإذا كان مشكِل المَفهمة يخصّ الأشخاص إلى حدٍّ ما، فإنّ قلّة الكليات المشتركة تتعلّق بالثقافات. وذلك يرجع إلى اختلاف طريقة التصوّر بين الثقافات. فعدم التطابق بين اللّغات ناجِم في جوهره من عدم التطابق في الكليات. "إنّ مفردات كلّ لُغة مِن اللّغات تُعطي صورةَ الوجود عِند أهلِ تلك اللّغة وكلّ واحِدة منها تدلّ على جِنسٍ أو نوعٍ أو صِنفٍ مِن أصناف الموجودات الماديّة أو المعنويّة. ذلِك أنّ كلّ كلِمةً مِن

الكلمات، في أيّ لُغةٍ مِن اللّغات، يدل تحتها أفرادٌ كثيرة كالشجرة والحِصان والنّهر والفرح والغضب، فتحت كلّ لفظٍ منها عددٌ لا يُحصى مِن الأفراد أو الحَوادِث جُمِعت كلُّها تحت عنوانٍ واحِد، وجُعِلت صِنفًا واحِدًا. ولذلك كانت مفرداتُ كلّ لغة مِن اللّغات ضربًا من التصنيف للموجودات"[91]. وهذا مع العلم أنّ **الكليات** تظلّ عصية عن التعريف من منظور المصطلحيات التقليدية ومبادئها[92]. وتشمل وحدة الفهم هذه ما تتأسّس عليه أيضاً من الأسس الاجتماعيّة[93]. وقد ندّد أندري مارتيني بهذا الخلط وألحّ على ضرورة التمييز بين الأشياء وتسمياتها، وهو يعتمِد في ذلك نظرة دي سوسير المتعلقة باعتباطية الدليل اللغوي وينظر إليها من جانب آخر كثيرا ما طوره جورج مونان وهو يتحدث عن فضل اللّسانيات في الترجمة[94]. ومِن جهةٍ أخرى قد علمنا أن الدليل لا يتمّ إلا بوجود المدلول عليه، ثم أليس تقسيم القدماء اللفظ إلى مستعمل ومهمل أنصع دليل على أن استعمال الكلمة متوقف على توفر المدلول (المفهوم) الذي بدوره ينتزع المصداقية من تواجد الشيء المدلول عليه (المسمى) تواجدا واقعيا سواء في المحسوس أو المجرد (التصور) ؟ ويعكِس هذا التردّد في نقل كلّ شيء عن اللغة (الأجنبيّة) تخوّفاً على مصير اللّغة القوميّة والحال إنّ كما يقول بنفنيست: "ما يتغيّر في اللّغة، ما يمكن للنّاس أن يغيِّروه، هي التّسميّات الّتي تتضاعف، ويستبدل بعضها بالبعض الآخر، لكن نظام اللّغة الأساسيّ لا يتغيّر أبدًا" *(1974, p.94)*. هذا ما تذهب إليه أيضًا الصّورة البيانيّة "اللّب الصّلب" "*noyau dur*" الّتي استعان بها *هاجيج (Hagège, 1987, p.52)*. وليست اللّغة مجرّد تشكيل علاماتي لمقاطع صوتية، تكونت كنظامٍ اصطلاحيٍّ توصَف به الأشياءُ مِن حولنا كما يحلو لذلك النّظام فحسب، إنّ كلَّ لغة تعكس نظامًا داخليًّا لبنياتها، يتميّز بتركيب خاصّ ويُستمدّ من مصدريْن: تكوينها الذاتي بقواعدها، والواقع الذي تتعاطى معه بإفرازاته. فهي تضع صوّرًا منتظمة لهذا الواقع بأدواتها وحجم لسانها، وتبنيه على طريقتها وفقًا لعبقريّتها؛ وهي بالتّالي تستقطب منه العناصر اللاّزمة الخاصّة بها[95]. ثمّ إنّ الوصف الذي يقع قسطٌ منه على حركاتنا وأفعالنا وأحاسيسنا لا يقع بحياد بارد، بل أكثر من ذلك لا تمثّل اللّغة تلك الأبجدية التي طاب للكنعانيين مثلاً أن يختزلوا بها الكتابة

الهيروغليفية منذ أبعد العهود، كما أنّ كلماتها التي تتشكل منها الرموز الأبجدية التي نظنّها مجردة إلى حدٍّ ما، يستحيل أن يتمّ تفكيكها ـ مهما يكن نوعُه ـ خارج سياق منشئها ودلالتها، وإن حدث في ظروفٍ تعليميّة وترجميّة فيلاقي أصحابُه مشكلاتٍ ترتبط مباشرة بطبيعة هذا الواقِع اللّغويّ الذي نريد أن نفصح عنه. ونشير هنا إلى ما يقتضيه التخطيط التربويّ في المناهج المدرسيّة من ضرورة مراعاة الخصوصيات الثقافيّة اللّصيقة بكلّ لغةٍ (أجنبيّة) ـ بكلّ ما يحمله هذا التوصيف من معاني الغرابة واعتبار المسافات بين الثقافات ـ يُدرَج تعليمُها في المنظومة التربويّة، وكذلك إلى الصعوبة الكُبرى التي تحول دون التوفيق في الترجمة، والتي تُشتقّ منها صعوبات أخرى ترتبط بمدى تباعد المسافة بين اللّغات الناجم من جهتِه عن اختلاف بعضها عن بعض في طريقة تحليل (كلّ واحِدة) للواقِع، وهو التحليل المرتبط بدوره بتنوّع الثقافات التي تجري في عروقها والتواريخ التي تفرض حتميّة أخرى لا يمكِن التغاضي عنها في العمل الترجميّ مهما كانت دواعيه ولا يليق إقصاؤها الخلفيّات التي لا مناص من الرجوع إليها في تمييز الأهداف التعليميّة المسطّرة كلّما أردنا تجهيزَ المحتويات وإعداد البرامج وتصنيف المفاهيم المتحكِّمة في عمليّة تعليم لغة من اللّغات الأجنبيّة. واللّغة كما يرى علماء الدراسات الاثنولوجية اللّغوية أداة تستعير من الواقِع تصوّراتها؛ والعالَم الواقعيّ نفسه يتَمفْصل حسب تصور مستعمليها وتفاوت نظراتهم إليه، وتتكون عبر استخدامها لشبكة تعبير يقوم على تصور خاص للعالم[96]. وتوجد تصوّرات مختلفة للعالم بقدر تواجد اللّغات وتنوّعها. فاللّغة تختزن تجربتنا مع العالم، تصوِّر كيف أدركناه، وكيف أوقعنا الأسماء على المسميات، وكيف صنفناها وبنينا الدلالات، وكيف ربطنا بين الدلالات في شبكات، وكيف ربطنا بين الشبكات الدلالية في أنساق من المفاهيم والتصورات. ولذلك تُعد لغة الأمّ جزءا من كيان الذات، ومكونا من أهم مكونات الهوية، لا يمكن تعويضها بغيرها من اللغات. وهذا قد تأمّل فيه جلُّ اللّسانيين، كلٌّ من الزاوية التي تعنيه، فما جعل دي سوسير يقول باعتباطيّة اللّغة (الدليل اللّغويّ) هو خروجه على فكرة (اللّغة ـ القائمة بالكلمات) المشار بها إلى الأشياء[97]. وإن كانت الاعتباطيّة قد توصَف بالنسبيّة، غير أنّ نسبيّة

الاعتباطيّة لا تنفي كليًّا الاعتباطيّة المطلقة فكلمة سبعة عشر تتألّف من سبعة وعشرة فالمدلول هو مجموع الكلمتين، ثمّ إنّ الكلمة المركَّبة تبدو معلّلة بل هي كذلك، لكن كلمة سبعة منفصلة عن عشرة ليست معلّلة[98]. كما أدّى هذا بدي سوسير إلى القول بازدواجيّة الدليل اللّغويّ، أي لَه طرفان مُتلازِمان هما (الدّال ⇔ المَدلول) اللّذان يدعو أحدُهما الآخَر. ويُعتبران مُصطلحيْن موضوعيْن لِلإفصاح عن ثُنائية تَقابُلية لها قيمتها المنهجيّة. وتعريفه باعتِباره كيّانًا نفسيًّا ناتِج عن رغبة *دي سوسير* في تفادي الاعتِقاد السّائد مِن أنّ اللُّغة قائمة مُشكَّلة مِن أسماء يُقابَل بِها عددٌ مُماثِلٌ مِن الأشياء. وهو تصوُّرٌ خاطئٌ[99] يعكِس بساطةً في التّطرُّق إلى الدّرس اللّساني يَنبغي تجاوُزُها. وتحمِل هذه الازدواجيّة في مضانها تفسيرًا لِعمليّة الكلام في حدِّ ذاتها "ثمّ إنّ اللُّغة وإن كانت مُهمّتُها الرّئيسيّة هي التّبليغُ فإنّ لَها عملاً آخر كأنّه تابِعٌ ومُلازِمٌ لِلتّبليغ وذلِك هو تحليلُها لِلواقِع الّذي يظهر ويتحقّق بِظهورها وتحقُّقها لأنّ الكلام الّذي هو فِعل المُتكلِّم أي المُبلِّغ إنّما هو تقطيعٌ يَقع على حقيقتيْن مُختلِفتيْن في وقتٍ واحِد وهما الصّوت الّذي يُرسِله المُتكلِّم والمَعاني (ما حصل لَه مِن المَعلومات الاختِباريّة) الّتي يُريد إبلاغَها إلى السّامِع"[100]. فهذا أندري مارتيني يستبصر منها ويجعلها في مستهلّ *مبادئه في اللّسانيات العامّة*. كما يورِد جورج مونان كلامًا في هذا السياق ـ وإن كان في مضمار مناقشته لموضوع الصعوبات التي تحول دون سهولة عمليّة الترجمة ـ يقول فيه: "في الواقِع ليست اللّغات عبارة عن قائمة من الكلمات تطابق الواقِعَ نفسها دائمًا والمعطيات المسبقة [...] وتصيغ اللّسانياتُ هذه الملاحظة بقولها إنّ اللّغات ليست نُقولاً حرفيّة عالميّة لواقِعٍ عالميٍّ، ولكن كلَّ لغةٍ تطابِق مجوعةً خاصّةً لمعطيات التجربة الإنسانيّة ـ فكلُّ لغةٍ تحلِّل التجربة غير اللّغويّة بطريقتها الخاصّة، حيث تقول الإنجليزيّة to rum out فإنّ الفرنسيّة تقول sortir en courant؛ وهذا ربّما هو الشيء نفسه. ولكنّه نظرة (بصورة اعتباطيّة) لطريقة أخرى، حيث تقول الفرنسيّة prendre un bain، فإنّ الإيطالية تقول fare il bagno؛ قارِن كذلك of course بـ naturellement الخ"[101].

### 3.2.2 شبه تعذّر النّسخ الدلالي:

لم نصغ هذا العامل في الحقيقة إلاّ على إثر ما لاحظناه بالمعاينة من المغالاة في تحرّي النسخ الصوري لدى الباحثين في اللّسانيات على المستوى العربي. والحال "إنّ تسميّة الأشياء والمفاهيم تتماشى حتماً مع اختراعاتها. يبدو هذا القولُ من المسلّمات لولا المعطيات الأساسيّة التي تتستّر وراءه. منها، مثلاً، أنّ عمليّة التمثّل خاصية فكريّة يتمّ تجسيدُها عن طريق التسمية"[102]. كما أنّ جلّ الألفاظ المتواترة في الثروة اللغوية تدخل، قبل تعيينها لحقول مفهوميّة ذات دلالات اصطلاحية خاصة، في مرحلتين: مرحلة التعبير الوضعي الذي يتميّز بالسكون، ومرحلة التعبير المجازي المتحرك. وتشكل المرحلة الأولى صورة البحث عن استقرار المعنى، بينما تشكل المرحلة الثانية صورة الحركة والاستعارة والانتقال الدلالي؛ حيث يصير الناس إلى النسخ والتجوّز في العبارة؛ فيعبرون عن المعنى بغير اسمه الذي جُعل له في مرحلة الوضع، متلمسين أي تعلُّق دلالي بين المرحلتين ـ الوضعية والمجازية ـ ولو كان يسيرًا، فتحدث الاستعارات والمجازات[103] وتدخل الألفاظ بذلك في حالة الالتباس والغموض والتشويش، وتوسّع الدلالة وتضيّقها[104] إلى أن يستقر بعضها مرة ثانية بدخولها من الحقل المجازي في مرحلة التحديد العلمي للمدلول الاصطلاحي[105]. غير أن بعض العلوم تبحث عن مصطلحاتها داخل الجذر اللغوي واشتقاقاته التأثيليّة في مرحلة التّعبير الوضعي السكوني[106]. لقد رأينا أعلاه أنّ رومان ياكوبسون قد قسّم الترجمة إلى ثلاثة أنواع عكف على دراستها نظريّاً وتطبيقيّاً، فأورد *Reformulation* بجانب الترجمة بين اللّغات التي لطالما ترسّخت في ذهن مَن يعرِف ولو قليلاً عن شؤون الترجمة. ويأتي هذا النوع الذي عدّه ياكوبسون الأوّل ضمن الثلاثة، على شكل تعريفات ومرادفات وشروح ولغة واصِفة وقد تبلغ حدّ التعليق. ويحدث أن يتداخل النوعان الأوّلان؛ إذ لا يكتفي المترجِم بالانتقال من لغة إلى أخرى، بل يعتبر علاقات الوحدة المراد ترجمتُها بغيرها من الوحدات داخل اللّغة المصدر، كما يعتبر تلك العلاقات التي تربِط الوحدة المراد ترجمتُها بغيرها من الوحدات داخل اللّغة المستهدفة، ويفسِّر منظِّرو الترجمة هذه

الظاهِرة بأنّه قلّما تحمل وحدات اللّغة المصدر ووحدات اللّغة الهدف نفس الدلالات ونفس الإيحاءات: ما ينفي وجود مقابلات مصطلحيّة مطلقة. غير أنّ تلك الوحدات التي يراد أن تدلّ على ذات الدلالة ـ ما دام المترجم يعوِّل عليها في عمله الترجمي ـ يمكن لها أن تعمل في ذات المقامات والسياقات[107]، فإذا كان الأمرُ كذلك، يمكن إدراج *المعالجات المصطلحيّة* ضمن هذين النوعين. في الحقيقة يمكِن التعبير عن هذا العامِل الذي يصعب معه **التوحيد المُصطلحي** إن لم نقل يتعذّر، بهذه الجملة الشارِحة *عدم مراعاة تطوّر المجال الاشتقاقي للمصطلح في اللّغة المصدر*. ويتّصِل ذلك أيضاً بعدم التنبّؤ لتطوّر المجال الاشتقاقي للمصطلح في اللّغة المصدر المواكِب لتطوّر مجاله الدّلالي في ذات اللّغة. وتدلّ لفظة *دلاليّة* هنا على ما تدلّ عليه اللّفظة الفرنسيّة (Sémantisme). هذا، مع العِلم أنّ بعض الدّارسين جعلوها كمقابِل لمصطلح (Sémantique)؛ والحال إنّ المصطلح الشائع كمقابل لهذا الأخير هو *علم الدلالة*. وقد استعمل عبد الرحمن الحاج صالح *دلاليّة* كمقابِل لمصطلح (Sémantique). وقد أثرنا هذا المشكِل الحادِث في ترجمة المصطلحات، وهو عدم التنبّؤ لتطوّر المجال الاشتقاقي للمصطلح في اللّغة المصدر، كعامِلٍ يحول دون تحقُّق التّوحيد المصطلحي المنشود.

### 4.1.2 اختلاف المصطلح بين المشرق والمغرب:

لقد رأينا أعلاه أنّ اللّسانيات المَعنية باللّغة العربيّة قد وقعت تحت رحمة جهود إضافية يفرضها واقعُ التّرجمة من اللّغات الغربيّة. إنّ هذا الواقع قد فرض واقِعاً آخر وهو اختلاف المصطلح بين المشرق والمغرب وليس تنوّعه. بل إنّ ذلك عمل على تشتيت الجهود. وعلى الرّغم مِن ذلك فلا يزال يرى بعضُ اللّسانيين أنّه "ينبغي أن يُنطلق من أكثر مِن لغة واحِدة لضبط المفاهيم المشتركة بين الأمم ويتحفّظ أشدّ التحفّظ في نقل المفاهيم الخاصّة بأمّة واحِدة وذلك لتفادي التبعيّة الثقافيّة التي قد تشوِّه شخصيّتنا العربيّة"[108]. فالدّاعي إلى الأخذ عن أكثر من ثقافة واحِدة هو اتّقاء التبعيّة الثقافيّة. وتنشأ عن هذا الاختلاف الراجِع إلى امتداد رقعة العالم العربي، صعوبةٌ أخرى وهي صعوبة التّنسيق

بين الباحثين. لكن لم نخصِّص لها مطلباً ضمن قائمة الصعوبات بل جعلنا لها مطلباً ضمن شروط التّوحيد المصطلحي ذلك لأنّ أولئك الباحثين غير مَعذورين عند تقصيرهم في مهمّة التواصل فيما بينهم وخلق شبكات التواصل والتنسيق فيما بينهم من الجمعيات اللّسانيّة وعقد الملتقيات.

### 2.2 شروط التوحيد المصطلحي:

إنّ العمل في مجال التوقّع يقتضي مراعاة الشروط التي ينبغي أن تتوفّر في الموضوع الذي يتعلّق به ذلك التوقّع والتي يرتبِط بها ارتباطاً وثيقاً. والتوحيد المصطلحي الذي كما رأينا يتغنّى به كثيرٌ من الباحِثين لا يتحقّق إلاّ بتحقّق شرطين أساسيّين هما: التّوثيق والتّنسيق.

### 1.2.2 التّوثيق المصطلحي:

كما أفدنا أعلاه ضِمن هذا المبحث نفسه، فإنّ التوثيق من أهمّ شروط التّوحيد المصطلحي[109]. بل هناك مَن يسلِّم زمامَ الأمور لبناء الأرشيف الذي يبدو أنّه لا يغفل عن شارِدة ولا وارِدة إلاّ وسجّلها ريثما يتمّ التوحيد المنصوص عليه[110]. وكذلك فإنّ علي القاسمي يرى أنّ عمليّة توحيد المُصطلحات في الوطن العربيّ وإشاعتها تَقتضي الأخذَ بتَوثيق المُصطلحات العِلميّة في التُّراث العربيّ لِتَكونَ الخطوة الأولى في سبيل إيجاد نظريّة عامّة لِلمُصطلح العربيّ، ولِلقضاء على مُشكِلات صنعه والحوائل الّتي تَمنع تَوحيدَه[111]. وهذا ما يزكّيه عبد الرحمن الحاج صالح من جهته إذ يعجب مِن حصول سكوت عن الذخيرة الجامعة للمدوّنة العربيّة الشاملة، فيقول: "ثمّ لا نفهم أيضاً أن يحصل سكوتٌ عن المدوّنة التي يجب أن تجمع وتُحوسَب مع كثرة ما يجري مِن الكلام عن المعجم التاريخي فهل يمكن أن نتصوّر كيف يتمّ اكتشاف ما أصاب المئات مِن الألفاظ مِن التحوّل في مدلولاتها وما اختفى من ذلك وما ولد منها في عصر معيّن وفي كتابٍ معيّن إلاّ بالرجوع إلى مدوّنة كبيرة جدّاً ؟. تمكن الباحث من الحصول على كلّ السياقات التي ترد فيها لفظة مِن الألفاظ في ميدان معيّن. ويؤلف على هذا الأساس ما يسمى الآن بملف الكلمة فيه هذه السياقات الخاصة بها في شتى الميادين

والعصور"[112]. وللحوسبة فضلٌ في تسهيل أمر الإحصاء والتوثيق. هذا ما يتأكّد من قول محمد الديداوي الآتي: "وفي حين يلزم إحصاء كل ما وضع من مصطلحات ولمّ شتاتها، وهذا ما تسهّله الحوسبة في أيامنا هذه ولله الحمد، فإنه لابد من التوثيق الحسن باحتواء وتوفر المصادر والمراجع والوثائق، ومنها كافة المعاجم المتاحة في السوق وفي المكتبة العربية، كما ينبغي إتباع منهجية صحيحة في وضع المصطلح وتعريبه وترجمته"[113]. ونظراً لكون البنك المصطلحي يُنشأ عادةً انطلاقاً مِن مدوّنة نصيّة واسِعة، فهو يمثِّل مصدراً موثوقاً فيه ينهل منه المعجمي المنعزِل. وهو إذا انطلق في العمل لا يمكن التراجُع عنه. رشّح البنك المصطلحي إلى تبوّأ هذه المكانة المتميِّزة مجموعةٌ مِن العوامِل، نذكر منها: المرونة، وتحيين المحتوى، والاعتداد بالصورة والصوت، وقابليّة تسخيره والاستِئناس به على المستوى العالمي، والموضوعيّة التي تعود إلى المعطيات باعتبارها مضمونة مِن قبل فرقة من المصطلحيِّين. فحسب خوان ساجر فإنّ البنوك المصطلحيّة سواء المسيَّرة منها مِقبل مؤسّسات الدّولة أم من طرف المقاولات الخاصّة تملك الكثير مِن الحظوظ لكي تُصيَّر إلى جهاز يستعين به حلفاء التقييس المصطلحي، فهي في حدّ ذاتها معيار افتراضي[114]. ولهذا فلا يمكن تصوّر إنجاز موسوعة ما مِن دون تسخير جميع الأدوات الكفيلة بتقديم الموضوع (الشيء) كما يتجسّد في الواقع، من الصور والبيانات والجداول والخرائط بل والأصوات. وكلّها أدوات مِن شأنها أن تتجاوز مجرد وصف المفهوم وصفاً لغويّاً أي بالكلمات ولو كانت مصطلحات. وقد استحدثت وسائل سمعيّة بصريّة يُتناول فيها المفهوم لا بالطريقة الخطيّة اللّغويّة (Linéaire) فحسب ـ أي كما هو الوضع في اللّغة عادةً ـ بل بتسخير أبعاد دالّة أخرى مِن شأنها أن تُظهِر الشيء وتشهِره كما هو عليه[115]. فإذا كان التوثيق قد ارتقى إلى هذا الشكل من التقدّم وبلغ هذه الدرجة من التخصيص، فما على أنصار التوحيد المصطلحي إلاّ أن يمرِّنوا من يقود على هذه الطريق المعبَّدة ـ وذلك على الرغم مما تجاوزناه أعلاه من تعذّر النسخ الدلالي ـ.

### 2.2.2 التّنسيق المصطلحي:

إنّ التّوثيق لا يكفي لوحده إذا لم يُستتبَع بتنسيقٍ في العمل المصطلحي بحيث يعرف كلُّ العامِلين في ميدان التّوثيق المصطلحي ما جرى ويجري في أكثر مِن جهة واحِدة مِن إعداد العدّة المصطلحيّة. وليس أفضل لذلك مِن إنجاز ما يدعى *جذاذات متعدِّدة الوظائف* (fiche multifonctionnelle) كما يرمي بيار لوراه إلى تحقيقها من خلال ما أسماه (Bases de données terminologiques multifonctionnelles) وهو يضع في الحسبان ثلاثة أهدافٍ لها، وهي: التّوثيق والتّرجمة والتّوحيد[116]. ومِن هنا أخذت ماريا تريزا كابري في سياق حديثها عن ضرورة تنظيم العمل المصطلحي عن ثلاث أولويات لابدَّ أن تضطلع بها المصطلحيات بوصفها مادّة وممارسة على السواء، تتمثّل في: "أ ـ ضرورة التنسيق الداخلي والمتبادَل بين الأخصائيين المشتغِلين داخل ذات الاختصاص سواء استعملوا نفس اللّغة أم لغاتٍ مختلِفة، ب ـ ضرورة التّركيز أساساً على الأخصّائي لأنّه أحوج النّاس إلى الوعي بخطورة المصطلح، ج ـ ضرورة نقل المفاهيم بعيداً عن كلِّ إبهامٍ بدل الاهتمام بمستوى التعبير في لغة الأمّ"[117]. فهكذا نستنتِج من هذا المقتبَس أنّ صاحبته ترى أنّه لا وجودَ لشيءٍ اسمُه المفهوم خارجَ مجال استعماله وبدون مَن يتعلّق به مِن الأخصّائيين المستعمِلين. وأنّه على الأخصّائي أن ييسِّر سبل المعرفة أمام الجمهور المتلقّي للمفاهيم التي يُبدِع فيها ويُطوِّرها بفضل تكوينه وأهمّ من ذلك كلِّه عليهم أن يُنسِّقوا في أعمالهم.

### 3.2 أهداف التّوحيد المصطلحي:

لابدّ أن يكون للتّوحيد المصطلحي أهدافٌ محدَّدة وواضِحة، ولو من باب تحفيز المتعامِلين به مِن اللّسانيِّين ومن غيرهم إلى تحرِّيه والعمل بمقتضاه. ثمّ إنّه قد لا يفيد المنحى التّوحيدي لا البحث اللّساني كأداة (مقدَّسة) ولا الدّرس المصطلحي كموضوع دراسة (تجاري) إذا كان صعبَ المنال أو لم يعد ممكناً. ولا ينبغي الدعوة إلى الكفّ عنه كما لا يستقيم الإلحاح عليه. فإذا كان الأمرُ كذلِك فما على المصطلحي إلاّ أن يعود إلى الواقِع فيدرسه ثمّ يساعِد اللّساني على إيجاد الحلول في مواطِن أخَر. لأنّ استهداف القضاء على التدفّق المصطلحي إلى درجة

الهوس كما رأينا أعلاه مع أقطاب التأصيل هو جزءٌ من العوامل التي تؤدّي إلى استئصال المفهوم الذي تعدّدت مِن أجله المصطلحات المرغوب في توحيدها. وكذلك لا يستقيم التهاون في شأن الاختلاف لأنّ ذلك يؤدّي إلى تمييع العلم فتضييعه. وقد اكتفينا مِن تلك الأهداف بما يدنو من هذا الطَّرح، وكلّها مبنيّة حول مفردات *التّواصل والعلم والتّعليم*، وهي الآتية:

- تيسير التواصل
- صون العلم
- تكريس التعليم

### 1.3.2 تيسير التّواصل:

إنّ أحد هموم المجامع اللّغويّة مِن تحقيق التّوحيد المصطلحي هو حلّ سوء التفاهم على مستوى التواصل وبلوغ وضوح المفهوم على مستوى العلم المعني[118]. كما أنّ خلق روابِط بين المصطلحات يساعِد كثيراً على خلق تواصل بين أجزاء الموضوع الواحِد، أو الفكرة الواحِدة، ويؤمّن توصيل المفاهيم أيضاً. وخيرُ ما يتكفّل بذلك اللّفظُ الذي يُعقَد حوله الاتّفاق: ما يعني التّوحيد في هذا السياق. فتكون ثمّة شبكة مصطلحيّة موازية لشبكة أخرى تستوي على العالم الخارجي أو الفكري أو غيرهما. إنّ أوّل مبدأ تعتمده عمليّة التشبيك هذه، هو أنّ ترتيب ما تحيل عليه المصطلحات لا يسلك دائماً سبيل الخطيّة، لأنّ تقدّم الأفكار في حدِّ ذاته لا يستسلِم لهذه الأخيرة. قد يخضع لتراتبيّة يُتيحها تكوين المصطلح ذاته. ولكن لا يمكن أن يتحقّق وضعُ المصطلحات في شبكاتٍ تواصليّة إلاّ إذا سبقتها دراساتٌ وصفيّة يُتعرَّف من خلالها على القواعِد اللّغويّة التي تتحكّم في نظامها من ناحية تواجدها اللّغوي، وعلى تواجدها الأنطولوجي من جهة أخرى. لهذا لا يتوقَّف الأمرُ عند دومنيك مانقينو على المَلكة التواصليّة بهالتِها الباهرة، حيث يُقلِّب المَسألة، فيضع مُقدِّماتٍ حيث يذكر المَلَكة اللّغويّة (التحكّم في اللّغة المَعنيّة) وكذا المَلَكَة المَوسوعيّة (الثقافة العارِفة: المَعرِفة حولَ العالَم)[119]. كما وجدنا بيار بورديو "يدعو علم الاجتماع إلى الاهتمام بتحليل الوقائع التي جرى سابقا تسميتها وتصنيفها، والتي تحمل أسماء عَلَمٍ وأسماء عامة،

وعناوين وإشارات، وأحرفًا أولى (للدلالة على مقامات أصحابها). وهو في كتابه الأخير (ماذا يريد المتكلّم أن يعني ؟)[120] يسعى إلى تحليل الأوضاع الاجتماعية، وممثلي الجماعات عبر الصيغ اللّغوية التي يتعاطونها، إنّه لا يجد في التسمية حلاً لمشكلة المسمّى إن لم ترتبط بالظروف الاجتماعية التي أوحت بها. فهو على عكس البنيويين والنصيّين لا يجد البنية قادرة على تبرير مدلولها، إن لم يتمّ تأويلها على ضوء السياق الاجتماعي الذي يستخدمها " فاللّغة تسمّي العالم بحسب العلاقات والبنى الاجتماعية وتعطيه البعد الكينوني الذي تتضمّنه قدرات اللّغة الترميزيّة ". ويبدو العرب الذين أعطوا للّغة شأوها الأبعد، أنّهم لم يستخدموا طاقاتها الترميزية للتعبير عن علاقاتهم بالعالم من حولهم، ولكن طوروها من أجل تغيير العالم ذاته"[121]. ولا يمكن ألاّ نتحدّث عن معضِلة مصطلحيّة، هي بالفعل معضلة تعرقل دخول الفرد أحادي اللّغة إلى المعرفة والتزوّد ممّا يجري في عالمها من الزيادات والتحسينات والإضافات، ذلك إذا أساء المصطلح في نقلها وأخفق في التمكين لها؛ والمعضلة نفسها لا تتسامح مع مزدوج اللّغة أو متعدّدها وأحيانًا يكون أكثر هشاشةً وأشدّ عرضةً لسوء الفهم وصعوبات التفاهم، ويرجع السبب إلى كونه أخذ العلم بلغة تكاد مصطلحاتها تستقرّ ثمّ تعالج المفاهيم بمصطلحات في لغة أخرى مما يضطرّه الأمر إلى تفعيل الازدواجيّة اللّغويّة وهذا لأمرٌ مكلِّف لا يقوى عليه الفكر ولا تتضح الرؤية دائمًا بل قد يؤدّي إلى نوعٍ من الانفصام، وقد عالجت الترجمة هذا الموقف، في ظروف. ومن هنا يحاول بعضهم ترجيح كفّة التوحيد على التنوّع مِن أجل ضمان التواصل المعرفي والمهني والتعليمي. لكن هذا قد يكون على حساب تطور اللغة التي ينخر كيانها العجز الدلالي أو الفقر الدلالي[122]. وأحياناً تسود هناك علاقة تناوبيّة واستبداليّة بين المصطلح والتعريف وذلك نظراً ـ حسب ساجر ـ مِن جهة إلى دقّة التعريف، وفي التواصل المتخصِّص تعتبَر المصطلحات كطوابع من شأنها أن تعوِّض التعريفات[123]. وهو ما من شأنه تسهيل الاتصال وبناء الروابط بين اللسانيين والمترجمين العرب ليتبادلوا تجاربهم في هذا المجال ، وهو ما من شأنه تقليص الفوارق والاختلاف.

### 2.3.2 صون العلم:

إنّ المصطلح أداة التعامل مع المعرفة والتواصل في مجتمع المعلومات. يتزايد المصطلح الجديد في اللغة تزايداً هائلاً في مجتمع المعلومات. للكتابة دورٌ حاسِمٌ في تحقيق التّوحيد المصطلحي وبالتّالي في صون العلم مِن المعضلات التي تتهدّد بقاءه. لكن لذلك حدود ينبغي السهر دون تجاوزها. فالعربيّة المشتركة التي ترسّخت عندها التقاليد الكِتابيّة أقصت شيئاً ما الفئات الشعبيّة من التوزيع غير العادِل للرأسمال اللّغوي (الرصيد) على حدّ تعبير بيار بورديو عن اللغة الفرنسيّة في منزعها الكتابي[124]. مِن هنا ما يعمد إليه بعضُ من الباحِثين من التّفريق بين الفرنسيّة الشعبيّة والفرنسيّة المضافة إلى الكتابة أو المنعوتة بها على غرار (Raymond Queneau) حينما يقابِل بين (Français populaire) و(Français livresque) نسبةً إلى الكتاب. إنّ إدراك الإنسان للعالم وتفكيره فيما حوله يتمّ عبر اللّغة[125]. لكن لا يمكن لهذه الأخير أن تتطوّر إذا عجزت العقول عن التفكير وأصبح حتى الأديب لا يُبدِع في اللغة التي يكتب بها. ذلك أنّه مِن المعروف أنّ الأديب ينمي ويطور مفردات اللغة وصيغها ويسير بها قدماً إلى مختلف العوالم متّخذاً في ذلك جميع وسائل أو طرائف النمو الممكنة، ولكنه في الوقت نفسه لا يدعها تستعبده أو تحكمه بقيوده وتفرض عليه نطاقاً محدداً بل يسعى لأن يخضعها لسلطانه العقلي والوجداني[126].

### 3.3.2 تكريس التعليم:

إن التوجّه نحو **التعليم** عالمياً وعربياً وما يرافقه من تغيرات في كافة النشاطات الإنسانية أدّى إلى تعاظم دور **التوحيد المصطلحي.** هذا بالذات ما أحوج المدرسة إلى توحيد الاستعمال اللّغوي وتنميط التأديات اللهجيّة. وهو ما أصبح فكرةً تفسِّر حرص الكثير مِن الأولياء على إرسالِ أبنائهم إلى مقاعِد الدّراسة وتسجيلهم في الأقسام النموذجية وفي فروعٍ أدبيّة أو علميّة لمزاولة تعلّم نموذج لغويّ ما، وهو نموذجٌ مِن الأجدرِ أن يُستوعَب لكونه يُعدّ الحيّزَ الأوّلِيّ الذي لابدّ أن يتحرّك فيه المتعلّمون ويتفاعلون عن طريقه. وهذا الدور قد أدّته المدرسة،

والتاريخ يشهد لها بالفضل في هذا الشأن، بل إنّ هذا يعدُّ السمة التي يقوم عليها أيّ منهاج تعليميٍّ رغم ما ينطوي عليه من تعدّد مواده وتنوّعها، فالحصّة الوفيرة منه جُعلت لحساب اللّغة، وذلك لرفع مستوى التلاميذ اللّغويّ. ولا تزال المدرسة تقدِّم في هذا الصدد خيارات مختلِفة، لكنّها خيارات لا تعدو أن تكون مكرَّسة في سبيل **التوحيد اللّغويّ مع الإقرار بالتنوّع**. ونذكِّر أنّه لمّا كانت اللّغة الطبيعيّة ـ التي ينكبّ ذلك المنهاج على تقديمها للمتعلِّم في مادّة تعليميّة داخل الأقسام المدرسيّة (النّموذجيّة) ـ في حاجة إلى نوعٍ آخر من اللّغة هي اللّغة الواصِفة، تطلَّب الأمر إعداد هذه الأخيرة التي رأينا أعلاه أنّها تطغى عليها التعدّديّة المصطلحيّة. وهو ما يقضي بمراجعتها دوماً من حيث إخضاعها أساساً لهمّ التّوحيد المصطلحي الضروري: وذلك ضماناً لاستِقرارها. وممّا يساعِد على هذا الاستقرار التّعليمُ بوصفه عاملاً مِن عوامل التنميط الذي يمسّ المفاهيم كما التسميات. لذلك تُعهَد للمدارس مهمّة إدماج المفاهيم اللّسانيّة إلى جانب تلك التي تكون قد سارت عليها على إثر التقاليد التي يكون علم النحو قد رسّخها.

**خاتمة**

وفي خلاصة هذا المقال، نشير إلى أنّه ينبغي أن يُوجَّه المسار التراكمي الذي قطعته اللسانيات في العالم العربي ولاسيما في مجال وضع المصطلح، بحيث يتيح إمكانية صياغة مشاريع بحث علمية تستهدف معالجة مجموعة من القضايا التي أصبح تناولها أمراً ممكناً ضمن مقاربة تشعّب التخصصات التي أفادت فيها المصطلحياتُ كثيراً نظراً لطابعها التعدّدي وبموجب مقامها النّقدي كما رأينا في الباب الثالث. وذلك مثل إشكالية بناء ضوابط ترجمة المصطلح اللساني، وإشكالية توسيع مجالات تطبيق اللسانيات نحو مجال الترجمة، وتعلم اللغات وتعليمها، والتخطيط اللغوي، والسياسة اللغوية، والمعالجة الآلية للغة، وحوسبة اللغة العربية، والمقارنة بين اللغات واللهجات.

**هوامش:**

1- يُنظَر. على سبيل المثال: يوسف مقران، واقع حال البحث المصطلحي: المجال العربي أنموذجاً، مجلّة المجمع الجزائري للّغة العربيّة، ع.14، الجزائر، 2011، (ص195 - 252).

2- Jean-Claude Guédon, Vers une nouvelle écologie mondiale des langues, Revue Les Cahiers du Rifal, n° 24, (p.50-54).

3- L.-J. Calvet, Pour une écologie des langues du monde, Ed. Plon, Paris, 1999.

4- Nadège Lechevrel, Structuralisme et complexités: de la sociolinguistique à l'écologie des langues, in Colloque international « pour une épistémologie de la sociolinguistique »: ARSER, Laboratoire Dipralang-EA 739, (Université Montpellier III), 10-12 décembre 2009, IUFM de Montpellier.

5- عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث (1)، ص13. التسطير مِن عندنا.

6- D. Gouadec, Terminologie: constitution des données, p.12.

7- الطاهر ميلة، اللّغة العربيّة وألفاظ الحضارة الحديثة: أهي مشكِلة لغويّة أم مشكِلة لغويّة اجتماعيّة ؟، ضمن اللّغة العربيّة ومشروع الأمّة الحضاري، (ص71 – 83)، ص75.

8- المرجع نفسه، ص80.

9- ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي، في مجلة اللسان العربي، مجلد 18، ج.1، ص175 – 178.

* وردت هذه المصطلحات كلّها في قاموس النجاري ويترجم (néologique)بـ *حديث الألفاظ*؛ يُنظَر: محي الدين محسب، نقل المصطلح اللّساني في مطلع القرن العشرين: قاموس النجاري نموذجاً، المنيا: 2001، دار الهدى للنشر والتوزيع. حول مصطلح *المولَّد* (Néologisme) ومقابلاته العربية: محي الدين محسب، الأسلوبية وعلم الدلالة، 1992، ص94.

10- ريتا خاط، ترجمة الثبت التّعريفي، ضمن المعنى في علم المصطلحات، (ص377 – 387)، ص377.

11- عبد الرّحمن الحاج صالح وآخرون، المَعجم المُوحَّد لِمُصطلحات اللّسانيَّات، ص93 (م1814، م1815).

12- Rostislav Kocourek, Essai de linguistique française et anglaise, Ed. Sterling, Paris, 2001, p.266.

13- J.-F. Sablayrolles, La néologie en français contemporain, p.71-72.

14- J. Humbley, L'observation de la néologie terminologique, Revue La banque des mots, n° 46, p.68.

15- Andrien Hermans et Andrée Vansteelandt, Néologie traductive, Terminologies nouvelles, p.37-43.

16- عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللّساني، ص140 – 141.

17- عبد القادر الفاسي الفهري، المصطلح اللّساني، ص144 – 145.

18- المرجع نفسه، ص145.

19- المرجع نفسه، ص145.

* له في هذا المجال دراسة هامّة على غرار: المصطلح الصّوتيّ بين التّعريب والتّرجمة: دراسة تمهيديّة نحو وضع معجم صوتيّ ثنائيّ اللّغة (إنجليزيّ – عربيّ)، اللّسان العربيّ، ع.21، 1982- 1983، من ص97 - 135. وقد طبّق المنهجيّة الواردة في هذه الدّراسة على ترجمة له لكتاب " مالنبورغ " (La phonétique, 1963)، التي نشرت له بعد هذه الدّراسة في مجلّة اللّسان العربي.

20- محمّد حلمي هليل، المصطلح الصّوتيّ بين التّعريب والتّرجمة، ص98.

21- محمّد حلمي هليل، اللُّغويّات التّطبيقيّة ومُعجمها، اللّسان العربيّ، ع.22، (ص35 – 56)، ص38.

22- الفاسي الفهري، اللّسانيّات واللّغة العربيّة، ص359.

23- الفاسي الفهري، المصطلح اللّساني، ص145.

24- المرجع نفسه، ص145.

25- الفاسي الفهري، المصطلح اللّساني، ص144. التسطير مِن وضعنا.

26- محمّد غاليم، التّوليد الدّلاليّ في البلاغة والمعجم، الدّار البيضاء: 1987، دار توبقال للنّشر.

* نجد عندهم المصطلحات الشّائعة للمولّد الدّلاليّ والمولّد الصّوريّ، والمولّد الدّلاليّ الصّوريّ هذه المقابلات: *Néologisme de sens* ou *néologisme sémantique, néologisme de forme* ou *néologisme morphologique, néologisme de sens et de forme* ou *néologisme morphosémantique*
ينظر: Daniel Candel, Néologie et terminologie : Activités et réflexions, Terminologies nouvelles, n°20, p.45.

27- محمد غاليم، التَّوليد الدّلاليّ في البلاغة والمعجم، ص05.

* وقد أشار فايز الدَّاية إلى هذه الظَّاهِرة وصَنيع هؤلاء في غضونِ حديثه عن التَّوَسُّع في الدّلالة ضِمن *التطوّر الدّلالي بالتخصيص وبالتوسّع*، ومثَّل ببَعضِهم. يُنظَر: فايز الدَّاية، عِلم الدّلالة العربيّ: النَّظريَّة والتَّطبيق، ص281.

28- جلال الدِّين السيُّوطي، المُزهِر في علوم اللّغة وأنواعِها، تحقيق: محمَّد أحمد جاد المَولى بك ومحمَّد أبو الفضل إبراهيمَ وعلي محمَّد البجاوى، ج.1، ط.3، القاهِرة: (د.ت)، مكتبة دار التُّراث، ص09 ـ 10. التّسطير مِن وضعنا.

29- شهاب الدين الخفاجي، شِفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، بيروت: 1998، دار الكتب العلمية، ص19.

30- المرجع نفسه، ص191. وما زادنا يقِينًا مِن أنّ الخفاجي يعتبر بعض الاستعمالات غير المألوفة من المولَّدات هو بحثُنا عن مادة (تجريس) في مصادر أخرى من أجل فهم سبب ذلك التعليق الّذي أفاده على مادة (شَهَرَ) فصادفنا هذه المادة في معجم المصطلحات الواردة في (مثلى الطَّريقة) بهذه العبارات: "تجريس، في اللسان (لابن منظور): رجلٌ مجرس: مجرِّبٌ للأمورِ عارفٌ لها أو والّذي أصابتْه البلايا، وفي الرِّسالة عبارة عن عقوبةٍ شائعةٍ في الأندلس سلَّطها المُحتسِب على الصّناع أو التّجار المتَّهمين بِالغش والتّدليس. وتتمثّل في تطواف متبين في شوارع المدينة العامرة والمتحركة فيركب المتهَّم على الدَّابة ذات منظَر مضحك (مسير أو ممار بصورة خاصة في الأندلس) ووجهه إلى الوراء". يُنظَر: مثلى الطَّريقة في ذمِّ الوثيقة، الجزائر: 1983، المؤسسة الوطنية للكتاب، ص129.

31- ابن جني، الخصائص، ج.1، ص24.

32- محمد حلمى خليل، دراساتٌ في اللّسانيَّات التَّطبيقيَّة، ص308.

33- المَرجِع نفسه، ص72.

* أي دلالة المَعنى حسب تَرجمة المعجم المُوحَّد لِمُصطلح (Connotation)، وكان مِن الصَّعبِ فَهم هذا المُصطلح المُركَّب في اللُّغة العَربِيَّة تَركيبًا إضافِيًّا لولا تَوضيحه بِما قُوبِل بِه مِن مُصطلحٍ هو: المَعنى الأصليّ أو أصل المَعنى أوالمَعنى الوَضعِيّ. وكُلُّها مُصطلَحاتٌ تُراثِيَّةٌ كَثُرَ استِعمالُها عند عُلماء أصول النَّحو والّذين أخذوا يُقعِّدون لِلبلاغة: النواجى، المَرجع السَّابِق، ص13–16 وص149 – 150. ويَحدثُ الأَمرُ نفسُه فيما يَتعلَّق بِمُصطلح (Dénotation) الّذي تُرجِم بِمُصطلح المَعنى الحَقيقيّ: المعجم المُوحَّد، ص30. (المادَّة:553) وص73. (المادَّة:694). في نَظرة التَّرجمة إلى مُصطلح (Connotation)، رغمِ تَنوُّعِها: J. Demanuelli et C. Demanuelli, La traduction..., p.41-42.

34- إبراهيم السمرائي، المرجع السابق، ص45 – 46.

35- إيليا الحاوي، شرح ديوان أبي تمام، بيروت: 1981، دار الكتاب اللبناني، ص17.

36- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص235.

37- ستيفن أولمان، دورُ الكلِمة في اللُّغة، ترجمة كمال بشر، ط12، القاهِرة: (د.ت)، دار غريب، ص180 – 187.

38- محمد غاليم، التَّوليد الدّلاليّ في البلاغة والمعجم، ص05.

39- G. Mounin & alii, Dictionnaire de la linguistique, p.323.

40- شهاب الدّين الخفاجي، شِفَاء الغَليل فيما في كلام العرب من الدّخيل، ص33.

41-Taieb Baccouche & Salah Mejri, Norme grammaticale et description linguistique, p.29.

42- إنغريد ماير وكريستن ماكينتوش، « تمدّد » المعنى المصطلحي: لمحة عن ظاهرة زوال الصفة المصطلحيّة، ص299.

43- ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية، 1986، ص66.

44- منقور عبد الجليل، علم الدلالة، ص232. نقله عن: سيف الدين محمد بن علي الآمدي: الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق عبد الرازق عفيفي، ج1، بيروت: 1981، المكتب الإسلامي، ص29.

45- L. Guilbert, Théorie du néologisme, Revue Cahiers de l'Association internationale des études françaises, n° 25, Paris, 1973, (p.09-29), p.11.

46- صالح بلعيد، في حوار مع الجزائر نيوز، حاورته دليلة حباني، يوم السبت 6 نوفمبر 2010، الموافق لـ 29 ذو القعدة 1431هـ.

47- Louis Guilbert, La néologie scientifique et technique, Revue La Banque des mots, n°1, (p.45-54).

48- محمود فهمي حجازي، دور المصطلحات الموحدة في تعريب العلوم ونشر المعرفة، ص47.

49- Jean-Claude Boulanger, Evolution du concept de ‘néologie’ de la linguistique aux industries de la langue, in Terminologie diachronique (*Dir* C. de Schaetzen), Ed. CILF, Bruxelles. 1989, (p.193-211).

50- G. Rondeau, Terminologie et documentation, Meta, vol. 25, n° 1, (p.152-170).

51- كما تعرّض إليه مقال:

Aurelia Klimkiewicz, La traduction et la culture du passage, Meta, vol. 50, n° 4.

52- Klaus Heger, L'analyse sémantique du signe linguistique, Langue française, n° 04 (La sémantique), Ed. Larousse, Paris, 1969, (p.44-66).

53- B. Potier, Théorie et analyse en linguistique, p.79.
54- B. Potier, Sémantique générale, p.70.
55- Ibid., p.79-80.
56- عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللّساني العربي، الدار البيضاء: 1998، دار توبقال للنشر، ص140.
57- محمّد علي الزركان، الجُهودُ اللُّغويَّةُ في المُصطلح العِلميِّ الحديث: دراسة، دمشق: 1998، مَنشورات اتِّحاد الكتَّاب العرب.
58- عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العِلمي في عِلم المُصطلَح الحَديث، مجلّة المجمع الجَزائري للّغة العربيّة، ع.7، الجزائر، جوان 2008، (ص09 – 29).
59- Henri Mitterand, La nomenclature grammaticale (version 1975), Langue française, vol.47 n°01 (La terminologie grammaticale), Ed. Larousse, Paris, 1980, (p.90-99), p.90-91.
60- يُنظَر: علي القاسمي، علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللغة والعناصر المنطقيّة والوجوديّة في علم المصطلح، اللّسان العربي، ع.30، مَكتَب تنسيق التّعريب، الرباط، 1988، ص81 – 96. وكذلك: Daniel Gouadec, Terminologie : constitution des données, Ed. AFNOR, Coll. AFNOR Gestion, Paris, 1990, p.04.
61- محمود فهمي حجازي، دور المصطلحات الموحدة في تعريب العلوم ونشر المعرفة، اللّسان العربي، ع.47، 1999، ص48 – 50.
62- ليلى المسعوديّ، ملاحظات حول معجم اللّسانيّات المُوحَّد، اللّسان العربيّ، ص210 – 211.
63- M.-C. L'Homme, Capturing the Lexical Structure in special Subject Field with verbs and Verbal

Derivatives, International Journal of Lexicography, n° 16 – v. 4, 2003, (p.403-422).

64- Jacqueline Picoche, Précis de lexicologie française, Ed. Nathan, Paris, 1977, p.70.

65- فردينان دي سوسير، دروس في الألسنيَّة العامَّة، تَرجمة مُحمد الشاوش ومُحمد عجينة، ص111.

66- Henri Béjoint, À propos de la monosémie en terminologie, Meta, vol. 34, n° 3, (p.405-411).

وقاموس غريماس وزميله كورتيس يتحدّث علاوةً على *Monosémie* عن *Monosémémie* نسبةً إلى أحادية ما أسماه *أحادية semème*؛ يُنظَر:

Joseph Courtés & Algirdas Julien Greimas, article *Monosémie*, in Sémiotique : dictionnaire raisonné de la théorie du langage, Ed. Hachette, Paris, 1993, p.235.

67- P. Auger, La normalisation terminologique et le rôle du spécialiste, in Le rôle du spécialiste dans les travaux de terminologie, p.146.

68- François Gaudin, Quelques mots sur la socioterminologie, Les Cahiers du Rifal, n° 26, p.28.

69- D. Jean & alii, Dictionnaire de linguistique et des sciences du langage, p.436.

* نذكر هنا أحد المقالات التي ركّزت على أهميّة التوصيل والتفهيم إلى جانب التوثيق والحوسبة؛ يُنظَر: محمد الديداوي، إشكالية وضع المصطلح المتخصِّص: توحيده وتوصيله وتفهيمه وحَوْسَبته، المترجِم،

ع.14، مخبر تعليميّة الترجمة وتعدّد الألسن، جامعة السانية، وهران، جويلية - ديسمبر 2007، (ص151 – 174).
70- حُسام الدِّين كريم زكي، أُصول تُراثيَّة في عِلم اللُّغة، ط*2*، القاهِرة: 1985، مَكتبة الأنجلو المصريَّة.
71- عبد الرحمن الحاج صالح، أدوات البحث العِلمي في عِلم المُصطلَح الحَديث، (ص09 – 29).
72- شوقي جلال محمد، تقرير المسح الميداني لوضع الترجمة الراهن في الوطن العربي، ص107 – 108.
73- عبد الرحمان الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث، (ص09 – 34)، ص09.
* فضّلنا كلمة التحديث على مصطلح (الحداثة) لكون هذه الأخير مشحونة الدلالة، ثمّ إن ما قصدناه أبعد ما يكون عن اتهام الحاج صالح برفض الحداثة، لكنه موقِف العرفان بالتراث وشأنه كقوّة لا تستدعي التفكير في البدائل التحديثيّة التي نحن في غنًى عنها.
74- عبد الرحمان الحاج صالح، اللّغة العربيّة بين المشافهة والتحرير، ضمن بحوثٌ ودِراساتٌ في اللّسانيات العَربيّة، ج.1، موفم للنّشر، الجزائر، 2007، (ص64 - 83)، ص67 – 68.
* هو المصطلح الذي قابل به أحمد الحمو المصطلح الفرنسي *(Actualisation)*. وقد خالفه في ذلك *سعدي الزبير* في ترجمته *الاجتِعال* وهو مصطلحٌ جديد وضعه المترجم بينما فضّل *أحمد الحمو* إعادة استعمال مصطلح ورد في التّراث اللّغويّ العربيّ. يُنظر: أندري مارتيني، مبادئ اللّسانيات العامّة، ترجمة سعدي الزبير، دار الآفاق، الجزائر، (د.ت). ص112.
75- عبد الرحمان الحاج صالح، اللّغة العربيّة بين المشافهة والتحري، ص68.
76- إبراهيم أنيس، الأصوات اللغوية، ص05.

77- عبد السلام المسدّي، المضامين اللّسانيّة في تراث ابن سينا، ضمن ندوة الفكر العربيّ والثقافة اليونانيّة، ص160 – 161.
78- رشيد بن مالك، إشكالية ترجمة المصطلح في البحوث السيميائية العربيّة الرّاهِنة، مجلة المترجِم، ص123.
79- محسن جاسم الموسوي، النظريّة والسنّة الغربيّة: مراجعة عربيّة، ضمن النظريّة والنّقد الثّقافي، ص47.
80- عبد السلام المسدّي، اختلاف المصطلح بين المشرق والمغرب، ضمن كتاب العربيّ، ع.66، ج.02 (حوار المشارقة والمغاربة)، وزارة الإعلام، الكويت، أكتوبر 2006، (ص06 – 39)، ص18 – 19.
81- عبد السلام المسدّي، اختلاف المصطلح بين المشرق والمغرب، ص19.
82- عبد الملك مرتاض، تأثير الثقافة المشرقيّة في المغرب العربيّ ودور المشارقة في نشر اللّغة العربيّة في الجزائر، ضمن كتاب العربيّ، (ص58 – 81)، ص66 – 67.
83- Hendrickk Bernadette, La terminologie technique en langue arabe, Études orientales, n° 3, ALPHABETA, Paris, Printemps 1988, (p.14-18), p.14.
84- عبد المالك مرتاض، موقع اللّغة والثقافة العربيّة في مُواجهة الفرنكفونيّة، مجلة العربيّ، ع.515، الكويت، 2001، (ص68 – 71).
85- Mustapha Haddab, Types d'intellectuels en Algérie: problèmes de classification et de méthode, in Elites et questions identitaires, Coll. Réflexions, Ed. Casbah, Alger, 1997, (p.25-37), p.28.

86- محمّد الكردي، التّرجمة وحركة المثاقفة في العالَم العربي، مجلة فُصول، ع.64، (ص306 – 319)، ص316.
87- أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس المَوسوعيّ الجديد لعلوم اللّسان، ص132.
88- حلام الجيلالي، تقنيات التعريب في المعاجم العربية المعاصرة، دمشق: 1999، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ص05.
89- مقدِّمة منذر عياشي، ضمن القاموس المَوسوعيّ الجديد لعلوم اللّسان، ص12.
90- عز الدّين البوشيخي، عن المصطلح والمفهوم وأشكال التّعالق بينهما، ص35.
91- محمّد المبارك، فِقه اللّغة وخصائصها، بيروت: 2005، دار الفِكر، ص307.
92- R. temmerman, Terminology, Theory and Terminography in a Natural Language Processing Environment, Revue française de linguistique appliquée, vol. III-2, (p.29-46).
93- William F. Mackey, Texte, contexte et culture, Revue TTR, vol.1, n°1, (p.11-20).
94- جورج مونان، اللّسانيّات والتّرجمة، ص53 – 55.
95- جيرار جهَامي، الإشكاليّة اللّغويّة في الفلسفة العربيّة، بيروت: دار المشرق، 1994، ص13.
96- B. L. Whorf, Linguistique et anthropologie, p.132.
97- Françoise Gadet, Saussure: Une science de la langue, Ed. PUF, Paris, 1987, p.33-34.
98- Ibid., p.43.

99- فرديناند دي سوسير، دروس في الألسنيَّة العامَّة، ص109 ـ 110. وكذلِك: André Martinet ,Eléments de linguistique générale, 4e éd. Armand Colin, Paris, 1996, p.10-11.
و: جورج مونان، اللّسانيّات والتّرجمة، ص55.
100- عبد الرحمن الحاج صالح، مدخل إلى علم اللّسان الحديث، ص33.
101- جورج مونان، اللّسانيّات والتّرجمة، ص54 ـ 55.
102- الحاج بن مومن، استنساخ مصطلحي داخِل لغات التخصّص: المعلوميات نموذجاً، ص29.
103- أبو نصر الفارابي، كتاب الحروف، تحقيق محسن مهدي، بيروت: (د. ت)، دار الشروق، ص141.
104- يُنظَر حول قوانين التطور الدلالي: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ط2، القاهرة: 1963.
105- عبد السّلام المسدّي، قاموس اللّسانيّات، ص45.
106- محمد غاليم، التّوليد الدّلاليّ: في البلاغة والمعجم، ص22.
107- John C. Catford, A Linguistic Theory of Translation: an Essay in Applied Linguistics, 2e éd. Oxford University Press, London, 1967, p.49.
108- يُنظَر ما ورد لتفسير هذا التنبيه تفسيراً علمياً: عبد الرحمن الحاج صالح، اللّغة العربيّة والبحث العِلمي المُعاصِر، ص15 ـ 16.
109- Louise Larivière, Vers un produit unifié en terminologie et en documentation: le thésaurus terminologique, Meta, vol. 34, n° 3, (p.457-467).
110- P. Gilbert, Les archives du français contemporain, Revue Langue française, n° 02, (p.56-72).

111- علي القاسمي، مقدّمة في علم المصطلح، ص121.
112- عبد الرحمن الحاج صالح، مساهمة المجامِع اللّغويّة العربيّة في ترقيّة اللّغة العربيّة وتجديد محتواها وتوسيع آفاقها، ص25 – 26.
113- محمد الديداوي، إشكالية وضع المصطلح المتخصِّص: توحيده وتوصيله وتفهيمه وحَوْسَبته، ص154.
114- J.-C. Sager, A practical course in terminology processing, p.116.
115- Raymond Pepermans, Une base de données multimédia: le dictionnaire descriptif et visuel de Parcs Canada, Terminologies nouvelles n° 15b, (p.121-124), p.122.
116- P. Lerat, Terminologie et sémantique descriptive, p.28.
117- M.-T. Cabré, Terminologie ou terminologies ?, p.56.
118- محمّد علي الزركان، الجُهودُ اللُّغويَّةُ في المُصطلح العِلميِّ الحديث، ص38.
119- Dominique Maingueneau, Analyser les textes de communication, Ed. Dunod, Paris, 1998, p.27.
120- Pierre Bourdieu, Ce que parler veut dire, Ed. Fayard, Paris, p.97-149.
121- مطاع صفدي، استراتيجية التسمية والانبناء للمجهول والانبناء للمغيوب، الفكر العربي المعاصر، ع.69، ص04.
122- Klaus Heger, L'analyse sémantique du signe linguistique, Langue française, n° 04, (p.44-66).

123- Juan carlos Sager, A practical course in terminology processing, p.109.

124- P. Bourdieu, Ce que parler veut dire: l'économie des échanges linguistiques, p.42-46.

125- محمد فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، بيروت: 1985، دار النهضة العربية، ص57.

126- إبراهيم أنيس، مِن أسرار اللغة، ط.6، القاهرة: 1978، مكتبة الأنجلو المصرية، ولاسيما: طرائق نمو اللغة، ص08 – 131.